"أزمة نتنياهو وعباس"...!

كتب حسن عصفور/ سارعت بعض الأطراف الى الرقص فرحا بعد بروز تقدم لحزب الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو، رغم انه خسر كثيرا عما سبق وصلت الى ما يقارب 6 مقاعد برلمانية، خسارة كان يمكن أن تطيح فورا رأس الليكود، لكن الهوس الخاص حرم الاستفادة من تلك الفضيحة.

بالتوازي مع معسكر نتنياهو وما اصابه، عبرت القائمة الإسلاموية الموحدة ورئيسها منصور عباس عن "حالة هستيرية" من الفرح بعبورها نسبة الحسم، بعد أن شارفت على الاختفاء، علما بأنها حققت رقما هو ما كان لها في الكنيست السابقة، ولم تزد مقعدا، لكنها نجحت في تقديم الخدمة الأكبر للتحالف الأكثر تطرفا بخسارة القائمة المشتركة 5 مقاعد برلمانية، لتذهب الى حزب كهانا الفاشي العنصري.

الفرحة السريعة لا تعكس الحقيقة المرتقبة، فالأزمة السياسية باتت أكثر عمقا عما كانت عليه ما قبل الانتخابات، ولعل فرصة الخامسة تتسارع كونها قد تكون "الحل الممكن"، بديلا لأزمة مستعصية.

نتنياهو يحتاج الى ما فوق المعجزة لتشكيل "ائتلاف حاكم" مستقر، يتمكن من خلاله خطف بعض الباحثين عن منصب وزاري أو امتيازات ما، علما بأن كل مناوراته باتت مكشوفة، ولم يعد لأي من تعهداته قيمة، بعد أن قام بخداع الجنرال غانتس وأحاله من حزب حاكم الى بقايا حضور، ولذا من المبكر جدا الذهاب الى الحديث عن الخلاص من "أزمة سياسية" قد تكون الأهم منذ قيام دولة الكيان.

وبالمقابل، فأزمة القائمة الإسلاموية ستبدأ بعد انتهاء حركة الفرح بخسارة ممثلي فلسطيني الداخل 5 مقاعد، قبل استمرار رقم تمثيلهم، رغم تأييد أطراف معادية للقائمة المشتركة وخاصة رئيس بلدية الناصرة، حليف نتنياهو الصريح لهم.

قائمة منصور عباس باتت تعتقد أن "هجوم القبل" من الأحزاب الصهيونية عليها، تعبير عن رفع مكانتها، كبديل للتمثيل العربي الذي جسدته القائمة المشتركة، دون تدقيق في أن الأمر بحثا عن رقم تصويتي وليس أكثر، وجوهر الأمر فيما يحدث محاولة صهيونية لضرب عمق التمثيل والدور الذي نجحت خلاله القائمة

المشتركة، ومن خلفها لجنة المتابعة العربية العليا، الإطار التمثيلي العام للجماهير العربية التي صنعت مجد يوم الأرض، الذي غير مسار دورها في التصدي لعملية "التهويد" والإذابة.

"شهوة السلطة" و"خلق البديل" التي تحرك القائمة الإخوانية هي خنجر سام يستخدم في ظهر التمثيل العربي، مقابل "رشوة آنية"، قد تكون بداية نهاية وليس بداية بداية كما يجاول البعض الإسلاموي والصهيوني الترويج، فمسألة توزير بعض العرب بدأت منذ قيام دولة الكيان، وهي ليس مستحدثا، فحزب العمل بدأ تلك السياسية لذات الهدف وهو كسر وحدة التمثيل العربي، فيما اتجه الليكود لتمثل أقليات طائفية وأيضا لكسر وحدة التمثيل.

والسؤال، هل يمكن أن يذهب منصور عباس وفريقه لخدمة نتنياهو مع أحفاد كهانا، بحجة "التماثل الأخلاقي" ببعد ديني كما حاول أحد ممثلي الليكود ترويج ذلك، ونقل الأمر من بعد وطني يمس الفلسطيني كفلسطيني الى بعد "ديني - أخلاقي" لتسهيل الحركة أمام نتنياهو.

بالتأكيد، لو أقدم عباس وفريقه على ذلك فتصبح وصمة عار تاريخية، لن تمحوها الذاكرة الفلسطينية الجمعية، داخل إسرائيل وخارجها، وسيتذكر الجميع أن وصف منصور عباس للأسرى بأنهم إرهابيين لم تكن زلة لسان، بل مقدمة لـ "شراكة سلطوية" مع من يدفع أكثر، ولذا لم يكن عبثا أن قدم الليكودي أيوب قرا شهادة حسن سلوك لعباس بعد اللقاء بينهما، بأن رئيس القائمة الإخوانية مع "حق إسرائيل في الوجود"، رغم ان الأمر ليس جزءا من النقاش، لكنها رسالة لقواعد اليمين واليمين المتطرف لقبول العلاقة مع ممثلي الإخوان المسلمين.

خسارة القائمة المشتركة لعدد من المقاعد البرلمانية يمكن تعويضه بأشكال مختلفة، خاصة لو تمت قراءة سبب جنوح نسبة مثيرة من عدم المشاركة في الانتخابات، أو انتقال التصويت من القائمة لخصومها في أحزاب صهيونية، ولعل تصويت الطائفة الدرزية مثال على ذلك.

ولكن خسارة القائمة الإخوانية ومنصور عباس ستكون خسارة تاريخية لو ذهب بعيدا عن النسيج العربي واطارها الشرعي الممثل في اللجنة العليا والقائمة المشتركة.

الخسائر الرقمية يمكن أن يتم تعديلها عبر حركة نوعية في الكنيست وخارجه، وذكرى يوم الأرض العلامة الفارقة في مسار الحضور الفلسطيني في داخل إسرائيل، لتكن علامة تصويب المسار وتطويره، من مختلف زاوياه بعيدا عن "التعصب التنظيمي"، لو أريد للتطوير سبيلا...!

ملاحظة: حركة "سياسية" تعمل على تفتيت أصوات الشباب في العملية الانتخابية بتشكيل "قوائم وهمية" واستغلال بعض طموحهم...لعبة ساذجة وقديمة سبق للمستعمرين فعلها...لكن في زمن "السبهللة" قد تنجح!

تنويه خاص: كشفت أزمة السفينة الجانحة في قناة السويس، كم أن الفئة الظلامية حاقدة وأن كل ما تتمناه خرابا لأرض الكنانة...فضائح الجماعة أظهرت أنهم كانوا وسيبقون من نسيج شاذ...احذروهم حيثما وجدتموهم!

الانتخابات الفلسطينية..في انتظار "مرسوم التأجيل"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن مفاجآت المشهد السياسي العام في فلسطين ستبقى عرض مستمر، ووفقا لمصلحة من بات "سي السيد السياسي" ضمن نطاق المسموح به من السلطة العليا في دولة الكيان.

متابعة لبعض "تفاصيل" المشهد الأخير يمكن الاهتمام بظاهر الحديث غير المتوقف عن انتشار "الوباء" وأن حدود خطره أصبح خارج "السيطرة"، وأسرة المستشفيات باتت كاملة العدد، والعجز في الطاقم الطبي أدى الى حركة "تشغيل" فورية، رغم الحديث النهاري والمسائي عن العجز المالي وعدم قدرة تسديد كامل الرواتب...حديث الوباء قد يكون غالبه طبي ولكن قليله سياسي يمثل "نفقا" خاصا للهروب.

ومع الحديث الوبائي الخطر "جدا"، وما قد يكون أحد أبرز "ذرائع الاستخدام"، فمسألة إصدار الرئيس محمود عباس المراسيم بقانون، عادت لتصبح جزءا هاما من "الجدل العام"، رغم ان غالبية القوى والمؤسسات صمتت، بل وافقت عليها،

والعودة الى فتح ملفها قد يحدث ارباكا ما لا يساعد في استمرار "التوافق الشكلي"، خاصة من طرفي الحكم وعودة لحملة "الردح المتبادل" الى حد التخوين.

وبالتأكيد، إعادة الحديث عن شكل المشاركة المقدسية في الانتخابات بعد صمت، وأنها قد تكون "خطر أحمر" لا صلة له بحقيقة الأمر، خاصة أنهم 2006 وافقوا على شروط دولة الكيان، لكنه استخدام هروبي لقادم "المرسوم الرئاسي".

والمفاجأة التي ربما لم تكن ضمن حسابات الرئيس عباس و فتح (م7)، حركة التحدي العلني التي قام بها أحد أعضاء مركزية الحركة البارزين، اسما وحضورا وقيمة، د. ناصر القدوة، الذي كسر كل "قواعد اللعبة" بالذهاب الى النهاية سيرا نحو المشاركة الانتخابية ضمن قائمة خاصة، وتحالف سياسي مختلف، رغم كل التهديدات العلنية والسرية، المواربة والصريحة، لكن التصميم والتحدي، قد يكون عاملا له التأثير الهام في تغيير مسار البعد الانتخابي.

وبالتأكيد، تنامي حضور التيار الإصلاحي وبروز قائمة د. سلام فياض، مع إمكانية تشكيل قائمة لليسار رغم أن الأمل بها أصبح أقرب الى عدمها، لأسباب ذاتية وتخريب بعض الاتجاهات غير المعنية بوحدة اليسار، عوامل لم تكن ضمن حسابات الفريق الحاكم (ضفة وقطاع غزة)، وما تعيشه حركة حماس من حالة "صدام مجتمعي" وبعض السياسي – التنظيمي ما يمثل رسائل غير إيجابية.

المؤشرات كلها، تقول لا فتح ولا حماس يعيشان مشهدا مريحا لهما يمكن أن ينتج "وضع برلماني" يساعدهما على رسم الحكومة المرتقبة بعد الانتخابات، ولو قدر لهما الفوز سويا بغالبية رقمية، فتلك ستفتح بابا من "الصراع" الحاد، ودون التطرق لمخلفات الحالة الوظيفية طوال الفترة الانقلابية، فالتقاسم الوزاري مع العداء المخزون، سيكونان "عقبة جادة".

موضوعيا، مناورة حماس للتشكيل الحكومي أعلى منها عن فتح (م7)، والتي لن تجد قدرة على ذلك سوى التحالف مع حماس، وهو خيار القتل السياسي البطيء لأنها مجبرة على الارتهان لمواقف غريبة عنها وعن وقاعدتها الحزبية والشعبية، وقد تجد نفسها "تابع" لها.

فيما حماس مرونتها أعلى، للتعامل مع "الكتل الفائزة"، وهي مستعدة تقديم "تنازلات" قد تبدو جوهرية لغيرها في سبيل حصار فتح (م7)، وتلك ليست مسألة استنتاجية فحسب، بل هو جزء من الرواية الحمساوية البديلة، التي بدأت منذ فترة بترويجها، وتتجه للسيطرة على منظمة التحرير أو لأن تصبح قوة تأثير مركزية فيها.

ملامح المشهد الراهن لن تذهب الى إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها، وربما لن ترى النور قريبا، وستكون "القدس" وكورونا عربات قطار الهروب الكبير من استحقاق برلماني.

تأجيل الانتخابات هي الخيار الأول للرئيس محمود عباس وفريقه السياسي، كون خسارته المقبلة لم تعد مجهولة، خاصة وأن تأجيلها بعد المراسيم سيمنح الرئيس "سلطة خاصة" لتسيير المشهد وربما سيلجأ لـ "تقاسم سياسي – وطيفي" مع حماس بحساب غير انتخابي...

والسؤال هل تملك حماس قدرة المواجهة، وهل القوى والتيارات الأخرى ستمرر تلك "المناورة الهروبية"...تلك هي المسألة!

ملاحظة: شجار حي الشجاعية في غزة، كشف أن "السلاح الفصائلي" لم يكن في خدمة البلد...الاستنجاد بالقبلية ظاهرة ظلامية...رغم كل تجارب الماضي فهم لا يتعلمون...ولن يتعلموا!

تنويه خاص: مرت "فضيحة توزيع اللقاح" وكأنها لم تكن...طيب مين ممكن يحترم هيك جهة ويمنحها صوته ...على اعتبار "الصوت أمانة" مش "الصوت تجارة"!

الجنائية الدولية..إسرائيل "الطريدة" والانتخابات الفلسطينية "الرهينة"!

كتب حسن عصفور/ للمرة الثانية، وخلال أقل من شهر، سجلت "المحكمة الجنائية الدولية" قرارين يمكن اعتبارهما تاريخيين من حيث القيمة والدلالة السياسية، فبعد قرارها الأول باعتبار نطاق صلاحيتها يشمل "أراضي دولة فلسطين" في الضفة والقطاع والقدس، دون أي إشارة لـ "تعديل" لحدودها في يوم 5 فبراير 2021، أعلنت يوم 3 مارس 2021، قرارا تاريخيا تكميليا، بأنها قررت فتح تحقيق حول جرائم حرب دولة الكيان، جيشا ومؤسسة ضد الشعب الفلسطيني.

القرار الأول، حدد بعدا سياسيا مكملا أو موضحا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حول عضوية دولة فلسطين وحدودها، بأن أزال أي التباس حول ما لفلسطين الدولة من حدود واضحة، ولذا قد يكون بعده السياسي يفوق كثيرا أي قرار آخر، بما فيه قرار فتح التحقيق، رغم قيمته القانونية والأخلاقية أيضا، لعقاب من هرب كثيرا عن جرائمه التي لم تكن فقط عام 2014 خلال الغزوة العدوانية ضد قطاع غزة...فسجل الجريمة بدأ ما قبل قيام دولة غازية ولا زالت مستمرة...ضد الأرض والإنسان.

هستيريا قادة الكيان، ساسة وأمنيين ومعهم وسائل إعلام وصحفيين، بعد أن أصدرت المدعية العامة بفتح التحقيق، كشف هشاشة تختفي تحت ستار القوة العمياء، وأن دولة تحتل أرض وشعب وتمارس عنصرية صريحة بقانون، كيف أنها ارتعشت قبل أن يبدأ التحقيق بعد، وأظهرت أن "الإرهاب" ليس سلوكا وممارسة فحسب لها، بل هو جزء تكويني – جيني لفكرها، حيث كان ردها على القرار الجنائي، بتهديد السلطة الفلسطينية، ومسؤوليها، بمن فيهم رئيسها محمود عباس.

بعيدا عن رفض دولة الكيان للقرار، فما صدر من ترهيب الطرف الفلسطيني هو ما يستحق التفكير الأعمق، قبل الذهاب لتحليل قيمة قرار المحكمة الجنائية الأخير، تهديد يمس من هو صاحب حق وفق التاريخ، وأيضا وفق الاتفاقات التي كانت يوما دولة الكيان طرفا فيها، قبل أن تنقلب عليها لتعود لجوهرها الاحتلالي بديلا لمحاولة "صناعة السلام".

"التهديد – الترهيب" الإسرائيلي العام لقيادة السلطة ورئيسها، هو الطلقة الأولى في رصاص جيش المؤسسة الصهيونية، وقد يكون الأقل كلفة لها، فهي قد تجد ذاتها أمام اللجوء الى وقف العملية السياسية المستحدثة، عبر الانتخابات الفلسطينية العامة كونها محاولة "رسمية – حزبية" لتجديد "شرعية النظام" بعد أن أصابه "العفن الانقسامي"، والحق بجسده أمراضا قد يكون بعضها أعمق من علاج سريع.

دولة الكيان، والتي ستجد نفسها "عارية" أمام الحقيقة القانونية الدولية، ولن تخدمها إدارة بايدن (الصهيونية – اليهودية) كثيرا، لعرقلة مسار القرار، بل قد لا ينفعها رهان على المدعي البريطاني الجديد، كونه قد يصاب بحالة ارتعاش من هجوم عدواني عام بسبب ديانته المسلمة، فما حدث يفوق البعد الشخصي، كونه انعكاس لحقائق استمر البحث فيها من مكتب المدعي العام طوال خمس سنوات، دون العودة لتقرير "غولدستون" الأشهر بعد الحرب الغازية ضد قطاع غزة 2008، وما تركت من جرائم حرب لا زال كثيرا منها شاهدا.

رسائل الترهيب الإسرائيلية الفورية، وهي قد تكون المرة الأولى منذ سنوات، التي تشير اليها المؤسسة الفاشية الحاكمة في تل أبيب وإعلامها المسموم حقدا ضد "الفلسطيني"، هي رسالة هدفها قطع الطريق على التعاون الرسمي مع المحكمة الجنائية، كونها ترى أن ذلك وحده كاف لتعطيل القرار الجديد، وتعتقد أن "رسائل الترهيب" قد تكون السلاح الأهم لها، لتحقيق غايتها، كما حدث يوما مع تقرير "غولدستون" بعد طلب الرئيس محمود عباس وقف التعامل معه، فسجلت أمريكا والكيان نصرا سياسيا – قانونيا.

هل تصبح العملية الانتخابية الفلسطينية "رهينة" في يد دول الكيان، تستخدمها لتعطيل قرار المحكمة الجنائية، اعتقادا أن جناحي السلطة مصابين بعاهات مرضية تبحث علاج بعضها من "صيدلية الانتخابات"، علما أنها بالأصل تمثل "فائدة سياسية – قانونية" لإسرائيل كونها تطيل أمد احتلالها وتشرعن بعض مظاهر تهويد في القدس ومحيطها، وتعرقل إعلان دولة فلسطين الحق المعتقل بقرار ذاتي.

مبكرا، وقد أن تبدأ حركة الترهيب الإسرائيلية بالفعل، يجب على الرئيس عباس قبل غيره، ان يعيد النظر في "آلية العمل" التي فقدت كل أركانها، والانتقال الى مرحلة تعيد هيبة المؤسسة الرسمية، تنفيذية وأطر جماعية، وأن يعلن عن تشكيل "لجنة التنسيق الوطني" من مكونات حوار القاهرة، لتصبح أداة عمل لما سيكون، من مواجهة قد تكون أقرب مما يعتقدون.

"تشكيل "لجنة التنسيق الوطني"، مع إعادة احياء اللجنة التنفيذية خطوات ضرورية لمواجهة كل الاحتمالات التي قد تكون، بما فيها مسألة الانتخابات التي قد تتعطل بقرار إسرائيلي.

دولة الكيان، دخلت في لحظة من الهستيريا السياسية، لن تقف عند حدود التهديد، بل ستذهب بعيدا، وقد تستأجر "حربا مصغرة" علها تربك المشهد العام.

الحراك الرسمي الفلسطيني يجب أن يبدأ قبل أن يبدأ قبل "حراك معادي"...فلا تستخفوا بآثار الرعب الذي أنتجه قرار 3 مارس 2021 الجنائي الدولي.

ملاحظة: "الوزاري العربي" شكل مشهد احتفاليا "وحدويا" غاب زمنا طويلا، ولكنه كان مبتورا بغياب ركن رئيسي هو سوريا التي حضرت رغم عدم الوجود...صراحة صعب نقتنع أنها جامعة عربية بجد بلا "شآم أهلوك"...

تنويه خاص: مطلوب من د.اشتية أن يصدر توضيحا سريعا حول منع حملة "الهوية الزرقاء" وسيارات لوحة صفراء من دخول الضفة...هل يشمل ذلك أهل القدس...يا ناس انتبهوا وانتبهوا منيح لأنه الأمر يؤدي الى "شرعنة التهويد"...

"الذات الحمساوية"...آخر ابتكارات "الهلوسة" السياسية!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن طريق الانتخابات الفلسطينية العامة قد بدأ الدخول في نفق مغلق، بعد أن لمست "القوى المركزية الثلاثة" في تحريك ملفها، دولة الكيان وحكومة الرئيس محمود عباس وحكومة حماس، فكل يرى انها لن تقدم له الإضافة التي يعتقد، وخاصة بعد أن "حققت" بعض أهدافها دون أن تتم.

فدولة الكيان، ستعمل بكل سبلها على استمرار الحالة الانقسامية، ضفة وقطاع باعتبار ذلك "جدارها الواقي" لحماية مشروعها الاستيطاني – التهويدي، ومنع مطاردتها التي بدأت تطل براسها، وقطع الطريق على تقديم "ممثل مركزي موحد" للفلسطينيين مع أي تطور نحو نقاش "حل ممكن".
فيما حقق الرئيس محمود عباس هدفه المركزي الذي كان يرمي اليه من فكرة الانتخابات، من خلال تطوير "شرعيته الرسمية" وتجديدها عبر مراسيم أكدت أنه ليس رئيسا لـ"سلطة"، بل لدولة حتى دون إعلانها، مع مسلسل مراسيم منحته سلطة مطلقة على القضاء وحصار مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، وتيه جديد لمنظمة التحرير.

فيما حققت حماس اعترافا رسميا من فتح وسلطتها، بحكم الحركة في قطاع غزة، وأصبحت "الشراكة" و"الانقسام" افتراضيا لكل منهما، وواقعيا للشعب الفلسطيني ودولة الكيان.

ورغم ذلك، كشفت حركة الانتخابات كثيرا من "المخزون الثقافي الأسود" لقواعد الحركتين، أظهرت أن الانقسام تجاوز البعد الإجرائي الى انقسام في "الوعي"، واعتبرت بعض أوساط الحركتين أن "التعاون المشترك" بينهما كحد السيف يقترب من "الخيانة" لو أكمل مساره في قائمة مشتركة، والتي باتت هي والانتخابات خلفنا، بعد زيارة رئيس الشاباك الأخيرة لمقر الرئيس عباس في المقاطعة.

ولكن، ما تناقلته أوساط الطرفين من تبادل لرمي التهم والبراءة من "تعاون انتخابي" شيء وما كتبه وصفي قبها، أحد أبرز قيادات حماس في الضفة، وزير في حكومة إسماعيل هنية الحمساوية بعد عام 2006، وأسير محرر، واسم معلوم، شيء آخر تماما، وربما تجاوز كل الخطوط الحمراء ليس في الاختلاف بل في الاتهام والكذب السياسي الفريد.

كتب منشور على موقع خاص بمنصة للتواصل الاجتماعي يوم 21 مارس 2021 تضمن 13 اتهاما "تخوينيا وتكفيريا" لأي علاقة مع حركة فتح، مع "تفسيرات هامشية" لتعزيز موقفه السياسي، وصل الى حد اعتبار أي تشارك معها يمس بـ "الذات الحمساوية"، وهو تعبير يدخل النقاش الوطني مسلكا جديدا،

ليس فيما نص عليه بل فيما رمى من خلفه، وكأن حماس تحولت الى "مقدس سياسي – فكري" تماثل "الذات الإلهية" لا تقبل شريكا كما فتح.

والسؤال لو كان علمانيا أو فتحاويا اعتبر فصيله "ذاتا مقدسة"، كيف يمكن لإعلام الحركة الإسلاموية حماس وقاعدتها الإخوانية وأدواتها المنتشرة هنا وهناك...كيف ستكون رد فعلهم لو نطقها قيادي فلسطيني غير إخواني متأسلم...سؤال برسم الإجابة رفضا واستنكارا من قيادة حماس أو تبريرا غبيا لقول يستحق الرجم الوطني.

ورغم الانحدارية التي أطلقها قبها، فهو لم يكتف بنطق "كفرا وطنيا" بل دخل في نفق من الكذب الذي يثير كل علامات "الشفقة السياسية" ليس على ذاته فحسب، بل على من يبقى هؤلاء في مكانهم السياسي.

وزير حكومة حماس ما بعد 2006، تعامل مع الانتخابات الجديدة على أساس انها تتماشى واتفاق أوسلو، وأن دخولها ذلك المسار تعزيز لبرنامج يتعارض مع "المقاومة"، ويبدو أن انتخابات 2006 كانت على قاعدة برنامجية مختلفة، وليس ضمن إطار اتفاق أوسلو، وحكومة حماس هي حكومة برلمان ضم سلطة أنتجها اتفاق أوسلو، وكل ما يتعلق بها من ميزات خاصة وعامة كانت جزءا منه، ولم تقدم حماس على خطوة واحد لكسر "الصندوق"، الذي فقد كثيرا من قيمته التي كانت ما قبل 2006.

يبدو أن حالة الحقد السياسي المخزون في ثقافة قبها فاقت الممكن تقديره، ونصوصه الـ 13 وتفسيراتها تمثل أحد جوانب "محاكم التفتيش" التي بدأت بالعودة للظهور مجددا تحت يافطات مختلفة، ما تستوجب حركة فعل سريعة ومباشرة كي لا يصبح "التخوين – التكفير" حاضرا بقوة في المرحلة القادمة.

حاصروا "الداعشية الجديدة"، التي ستكون سلاحا جديدا تستخدمه أطراف مختلفة"، تعيد ما كان سائدا ضد "الوطنية الفلسطينية"، قبل فوات الآوان...راقبوا ما يحدث بجوارنا وعودة لاستخدام "المستخدم"!

ملاحظة: اختارت نوال السعداوي أن ترحل في يوم تاريخي تلاقت فيه عناصر ولادة الربيع مع يوم الأم، تاريخ توافقي خاص مع شخصية فرضت على الجميع

رؤية فكرية مجتمعية وسياسية خارج "النص الأسود التقليدي"، فتحت بابا لحرية العقل الملوث بقيم وثقافة خارج الذات الإنسانية...نوال السعداوي إمراة بحجم عصر لم ترتعش ابدا أمام "جبروت تحالف الشر المطلق"...ذهبت وبقيت ولن تغيب!

تنويه خاص: حسنا فعلت وكالة السلطة الرسمية بتقليم أظافر "كلام" مسؤول فتحاوي قال شططا كثيرا فبات مسخرة للقاصي والداني...بدها حصار بعضهم حماية للناس وفتح من "جهلهم"!

السنوار "الثاني"..رحلة الرقابة الوطنية ما بعد الفوز!

كتب حسن عصفور/ بلا شك، جاء فوز يحيى السنوار الأسير المحرر غير المعروف إعلاميا برئاسة حركة حماس في قطاع غزة عام 2017، كـ قنبلة سياسية"، ليس لغير حماس بل لجزء كبير منها وقياداتها التاريخية، فوز لشخصية انبثقت من رحم الجناح المسلح المعروف بـ "كتاب القسام"، وليس من "جهاز الدعوة" المعروف بسطوته التنظيمية على الحركة الإسلاموية.

ويبدو، ان المفاجآت، ستكون رفيقة للسنوار في مساره القيادي بعد ان سجل "القنبلة الأهم" بفوز ثاني لرئاسة حركة حماس في القطاع، وعله كان الأكثر صعوبة، بل والأكثر مساسا بالشخصية التي حاطها كثير من التفاؤل في السنوات السابقة، صعوبة كشفت أن "العهد الرئاسي الأول" لم يكن خطا مستقيما أبدا، بل كانت مطابته تفوق الحسابات، ولعل النتيجة النهائية تمثل أخطر رسالة للعهد السنواري الثاني.

جاء الاهتمام العام بالانتخابات الداخلية لحماس، وهي المرة الأولى التي تجذب ذلك، ليس كما تروج أوساط الحركة حول "البعد الديمقراطي"، او بمدى تأثير الحركة في المشهد العام، بل أن الأمر ارتبط بقية "السنوار" وشخصيته التي ارتبطت بعناصر متعددة، فرض المتابعة التفصيلية، بعد قيام "أوساط حماسوية" بتسريب خبر سقوطه الانتخابي وفوز منافسه نزار عوض الله.

الاهتمام الدقيق لم يكن لحماس والانتخابات بقدر ما كان لمعرفة مصير الشخصية المثيرة فيها، أول عسكري يقفز الى سدة الرئاسة في الجزء الأهم لها، قطاع غزة، ولعل من قيام بتسريب عدم فوزه، وتعليق الإعلام العبري تكشف كم كان هناك تيار يبحث عن عدم عودته، ولم يكن ذلك سرا، وكشف عن شماتة سياسية فريدة عبر مواقع تواصل اجتماعي لكثير من كادر حمساوي، تكذب القيمة الديمقراطية التي تغنوا بها.

ومن هنا، تبدأ رحلة الحساب السياسي الذاتي أولا للسنوار، ليقف ويرى مغزى المتابعة الواسعة والاهتمام الكبير بفوزه من عدمه، وما كتب بينهما، ومن فعل ذلك ولما، وهل كان أمر عدم نجاحه مطلبا لتيار لا يبحث تكوين حماس الجديد، الذي سبق أن أشار له بعد فوزه الأول، وهل هو فعل الكثير أم انه تعطل في محطات، لم تصل الى النهاية.

ومن بين عناوين "الحساب الذاتي"، وقبل قراءة قيمة المتابعة غير المسبوقة لانتخابات في حماس، فالثقة لم تكن "شيكا على بياض" لشخصية صنعت "إثارة سياسية" واسعة، لم يماثلها سوى انتخاب الشهيد عبد العزيز الرنتيسي لرئاسة الحركة عام 2003، الذي كتب تاريخا مميزا في زمن قياسي في أشهر معدودة، بقراره التوجه الى الداخل الوطني، وكسر "التابو الإخواني" في العلاقة مع السلطة والمنظمة، بأفكار لا تزال هي الأكثر نضوجا لـ "شراكة حقيقة" في بقايا الوطن.

المراجعة والتدقيق فيما كان من سلوك وممارسة ومواقف لشخصية مركزية في صناعة قرار فصيل له انعكاس بشكل أو بآخر بالقرار الوطني العام، مسألة أكثر من ضرورة، ليس لأبناء حماس فحسب، بل لأهل فلسطين قبلهم، لأن الأمر لم يعد انتخابا لشخصية حزبية فحسب، بل لقيادي في مرحلة حساسة للمشهد العام.

وقد يحتاج مساعديه قراءة كل ما كتب نقدا حادا لمساره، قبل البحث عن "الإشادة والفرح بفوزه"، فما له له يبحث تعزيزا، فيما ما ليس له يحتاج الى تنقيب لما كان، وتلك ميزة كل من يبحث نجاحا وترك أثرا في مسار بعيدا عن بهرجة أو ضجيج قد يزول في لحظة الخروج...ولعل الأهم ما كتب خلال الـ 48 ساعة ما قبل إعلان فوز جديد، ليكون الدرس الأول لتدشين قواعد "العهد الثاني".

لا يحتاج السنوار لمن يقول له مبروك أو يكيل مديحا لكيفية تحقيق فوزا عسيرا جدا، بل لمن يضع أمامه الحقيقة القاسية عن مثالب عدة انتشرت في "عهده الأول"، سواء منها الحقيقي أو المشوب بحقد باطني، ولكن ليس كل ما قيل وانعكس في الرقم التصويتي تجنيا على شخصه، وتلك هي المهمة المركزية.

المراجعة الشاملة للسنوات السابقة كي ينطلق نحو السنوات القادمة، وبغير ذلك سيكون ربح منصبا ولكنه سيخسر ثقة لن تعود...وستبقى كلمة "مبروك" معلقة حتى نهاية العهد، هل أوفيت بما وعدت أو مررت بسنوات لم تقدم للفلسطيني خيرا...القرار بيدك وليس بيد غيرك وليكن نموذجك نحو الوطنية الفلسطينية، "قلب الأسد" الشهيد الرنتيسي والمهندس الأنيق وطنيا إسماعيل أبو شنب.

وقبل النسيان، اقرأ جيدا أرقام التصويت الجغرافي بدقة عالية..فلا تستخف بالمدينة الأبرز في القطاع..غزة هاشم!

ملاحظة: عائلة اللحام التي فقدت 3 من الأبناء بصاروخ محلي حمساوي تنتظر انصافا وطنيا قبل أن تبحث عن تعويضا ماليا... أول رسالة لقائد حماس الفائز السنوار...احترام الناس هو انعكاس لاحترام القضية وأكيد العكس صح جدا!

تنويه خاص: استقبال نتنياهو عربيا عشية انتخابات الكيان، تسول قذر ورخيص..صراحة ما كان لازم هيك "هدية" للسياسي الأقذر في تاريخ دولة الاحتلال..فاشي ومجرم حرب وفاسد فريد!

"الصندوق القومي الفلسطيني"...من الدعم الى الطعن!

كتب حسن عصفور/ عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية 1964، كحالة انبعاثية، بعيدا عما أحاط بالتأسيس، كان هدفها المركزي تشكيل إطار تمثيلي للشعب الفلسطيني يجسد هويته الوطنية، ويكون أداة كفاحية نحو تحقيق أهدافه بعد مرحلة اغتصاب الأرض، وما نتج عنها من حالة تشريد ولجوء لملايين ن الفلسطينيين.

وكان، من بين قراراتها تشكيل "الصندوق القومي" بهدف "الإشراف على شتى الأنشطة المالية للمنظمة، من إيرادات ونفقات، وتوجيه الاستثمارات في المسار الصحيح، وذلك في إطار الميزانية المعتمدة من المجلس الوطني الفلسطيني".

ولضمان الشفافية في عمل "أول وزارة مالية فلسطينية"، تقرر وجود مجلس إدارة للصندوق، وأن يتم انتخاب رئيسه مباشرة من المجلس الوطني ويصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهو الوحيد الذي تمتع بالانتخاب المباشر بما يمنحه قوة خاصة، لم ينلها رئيس اللجنة التنفيذية ذاته.

بالتأكيد، لم يكن مسار الصندوق من أول رئيس له (عبد المجيد شومان الى محمد زهدي النشاشيبي) خطا مستقيما، واستخدم في محطات ما لحالة من "التسيس" ولغرض غير مقصد أهداف النشأة، انحرافات مؤقتة وآنية، ولكنها لم تصبح منهجا انتقاميا تستخدم لخدمة سلطة مطلقة.

وفي آخر مجلس وطني دورة 23 (المطعون في شرعيته قانونا) أبريل 2018 في مقر المقاطعة بمدينة رام الله، أرتكب أعضاء المجلس ما يمكن اعتباره "جريمة سياسية"، بالموافقة على رغبة الرئيس محمود عباس عدم انتخاب رئيس الصندوق القومي وتكليف مهامه الى موظف من مكتب الرئيس بدرجة مدير عام، لينتقل دور الصندوق ومهامه من خدمة منظمة التحرير الى "خدمة رئيسها"، بعيدا عن أي حق وقانون.

التنازل – الجريمة في تمرير "الفردانية العباسية" مثلت مظهرا انحداريا غير مسبوق منذ تأسيس منظمة التحرير، رافقها تغييب كلي لمجس إدارة الصندوق التي تتشكل من 15 – 20 شخص، تكون إطارا للإدارة العامة ورسم السياسيات ومراقبة العمل، مجلس لم يعد له وجود، وربما لا يذكر أي من أعضاء التنفيذية وجود تلك الهيئة، أو أي من أسمائها.

التواطئ على عدم انتخاب رئيس للصندوق القومي، فتح الباب واسعا لكل ما تلاها من كيفية استخدام الرئيس عباس "سلاح المال"، من سلاح لتعزيز الكفاحية الوطنية الى سلاح لتصفية حسابات شخصية – سياسية، وفقا لما يراها، ما جعل من "مال الصندوق" أحد مراكز "السلطة المطلقة"، التي سعى اليها منذ عام 2005.

في عهد الرئيس عباس أصبحت سياسة قطع الحقوق المالية عن الفصائل المؤسسة للثورة والمنظمة، سمة ملموسة من سمات عهده، وساعده كثيرا "ضعف الفصائل من غير فتح"، التي صمتت كثيرا على تلك الأفعال بعد أن ساهمت في تمرير جريمة عدم انتخاب رئيس الصندوق، ولم نجد وقفة فصائلية موحدة لأي من خطوات قطع الحق المالي عن فصيل ما، وكأن الأمر لا يهمها ما دام الأمر على غيرها، دون أن تدرك أنه يستفرد بها واحدة تلو الأخرى، ولو وقفت جميعها موقفا واحدا وهددت بتجميد عملها في اللجنة التنفيذية وكل أطر منظمة التحرير، وتحركت بكل وضوح لكشف سياسية "الاستبداد المالي" لما وصلت الى ما وصلت اليه، ان تستجدي حقوقها.

استخدام "الصندوق القومي" كسلاح مضاد للوطنية الفلسطينية، وصل الى حد بات من الضرورة والمصلحة العليا ألا يبقى الأمر أسيرا للتخريب الوطني، وآن أوان وضع نهاية لتلك المرحلة من خطف المال العام لتوظيفه لخدمة الرغبة الذاتية.

المواجهة الموحدة هو السلاح الأهم، ولو أصر على "خطف الصندوق ومفتاحه"، يجب الحراك بأشكال متعددة منها ارسال وثيقة للجامعة العربية ودولها، بصفتهم أحد روافد دعم الصندوق، ومن الحق أن تعرف حقيقة مسار ما تقدمه للشعب الفلسطيني، وتلك أحد سبل التصويب الى جانب حملة إعلامية شعبية لكشف آلية استخدام المال العام، وكيفية توظيفه في غير مكانه وأهدافه...

كفى هلعا وارتعاشا...فمن لا يستطيع تصويب مسار "صندوق بات سلاحا مضادا" لا يمكن له أبدا تصويب مسار عام...لتكن بداية التغيير والتصدي من هنا..وغيره على كل الكلام السلام!

ملاحظة: وقف المال عن مؤسسة أبو عمار ليس عقابا لرئيس المؤسسة بل لحامل اسمها...ربما أصبح من الضرورة أن تخرج المؤسسة من أي علاقة لها بمؤسسات تخضع لسلطة الرئيس عباس...وأن تتحول الى مركز وطني عام!

تنويه خاص: دولة الكيان تتحرك نحو تعريف جديد لـ "معاداة السامية" بما فيها وضع اعتبار "معاداة الصهيونية" جزءا منها .. قبل ما تصير السكين على الرقبة

مطلوب حراك مضاد فوري...ممكن أولي الأمر ينتبهوا بدل غرقهم في تصفية حساباتهم الصغيرة.

تقرير الخارجية الأمريكية إنذار لـ "قيادة" فلسطينية تائهة!

كتب حسن عصفور/ لعلها المرة الأولى التي تقوم بها إدارة أمريكية بتمرير قرار خاص في مجلس الأمن حول الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس بتاريخ 23 ديسمبر/ كانون الاول 2016، عندما امتنعت عن التصويت، ما اعتبر في حينها "موقف تاريخي".

وكان الاعتقاد أن انتقال الموقف الأمريكي من "جدار الصد" لمطاردة دولة الاحتلال، الى السماح بالإجراءات الدولية ضد "دولة وحيدة" تخالف الشرعية الدولية" منذ وجودها عام 1948، بعد أن خالفت قرار التقسيم والجزء الخاص بمدينة القدس، وقضية اللاجئين، وكانت أمريكا على رأس قوى الحماية الدولية للكيان الشاذ سياسيا وقانونيا ومحتلا لأرض وشعب.

ولكن، يبدو أن الامتناع "التاريخي" عن التصويت كان حدثا مارقا في السياسة الأمريكية، وكأنه محاولة ترضية من إدارة بايدن في حينه لامتصاص حجم الكراهية والغضب الذي تفجر عربيا من سياسية احتضان "الجماعة الإخوانية"، ومحاولة هز الاستقرار السياسي العربي ب تشجيع الإرهاب والتطرف، خاصة في سوريا ومصر وقبلهما العراق، تحت ذريعة "التغيير الديمقراطي".

ومع وصول ترامب، واعتقاد البعض العربي "ضيقي الأفق"، ان الجديد السياسي الأمريكي قادم، خاصة مع إرسال إدارته عناوين الذهاب الى "حل سياسي" للصراع الفلسطيني العربي مع إسرائيل، حتى تكشف الأمر عن خطة التهويد والضم وتقسيم المقسم الفلسطيني، عبر ما عرف إعلاميا بـ "صفقة ترامب"، وبدأ التنفيذ العملي من خلال الاعتراف بالمفهوم الصهيوني لـ "مسألة القدس" واعتبارها عاصمة للكيان، في أول كسر عملي لما ورد في قرار الأمم المتحدة 181 حول مدينة القدس، وما تلاها من قرارات لاحقة حتى وصول ترامب.

والواقع أن إدارة أوباما كان أول من كسر "طابو سياسي" حول القدس أكتوبر 2015، بعد اتفاق كيري مع الأردن وإسرائيل (في غياب كلي للسلطة الفلسطينية) لتركيب الكاميرات، حيث بدأت خارجية أمريكا تستخدم تعبير "الحرم القدسي / الهيكل)، وكان صمت الرسمية الفلسطينية أول قرار صريح بتمرير مخطط تهويد الحرم القدسي وساحة البراق وحائطها.

ومنذ انتخاب بايدن، ورغم "تهليل" الرسمية الفلسطينية للتغيير الرئاسي، وصل الى أن اعتبر بعضهم أن موقف الرئيس عباس من ترامب كان أحد أسباب التغيير، سذاجة سياسية لا أكثر، فجاء الرد سريعا عبر وزارة الخارجية الأمريكية، التي بات "يهوديا" على رأسها، بالتأكيد على قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، وعدم فتح قنصلية في القدس الشرقية كونها ستبقى ضمن السفارة، مع التفكير بفتح مكتب "تسهيلات" للفلسطينيين لا أكثر.

ولن نتوقف أمام موقف أمريكا من قرار "الجنائية الدولية" التي قررت فتح تحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها حكومة الكيان منذ 1948 وقبلها حتى تاريخه، ولكن التطور الأخطر سياسيا وقانونيا، ما ورد في تقرير خارجية بلينكن الذي صدر يوم 30 مارس / آذار 2021، حيث أسقطت تعبير الأراضي المحتلة عن الضفة والقدس وقطاع غزة، وكان التبرير أكثر انحطاطا سياسيا من التغييب، عندما اعتبرت أن الأهم هو "الوصف الجغرافي" وليس الاعتبار السياسي القانوني.

رسائل القرار الأمريكي تستبق قرار الجنائية الدولية باعتبار أنها ليست أرض محتلة، وهي إغلاق ملف محاسبة إسرائيل وكسر كل قرار الشرعية الدولية (الجمعية العامة ومجلس الأمن والمنظمات التابعة لها)، ومقدمة عملية لحصار أي قرار فلسطيني خاص لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 بقبول فلسطين دولة مراقب، وحددت حدوده الجغرافية قرار المحكمة الجنائية الدولية في الضفة العربي والقدس وقطاع غزة.

هل ستدرك "الرسمية الفلسطينية" مخاطر التقرير الأمريكي وتبدأ في إعادة صياغة خطة تنفيذ إعلان دولة تحت الاحتلال، وتعمل على الخلاص من الانقسام بصفته "الدجاجة التي تبيض ذهبا" لإسرائيل.

الرئيس عباس أغرق المشهد بلعبة الانتخابات وأحدث شروخا مضافة فوق الشروخ الانقسامية، ليس في الواقع الفلسطيني بل وصلت الى عمق حركة فتح، بعيدا عن كل الغوغاء الناكرة لحقيقة ما أصاب طليعة الثورة، فكسر عامودها الفقري.

قبل الندم الكبير وقد يكون الأخير...اذهبوا الى الصدام الكفاحي مع العدو القومي بديلا لاختراع صدام مع الذات الوطنية...لو أريد حقا حماية "بقايا المشروع الوطني"...وغيرها لن ينفع ندما بل يستوجب معاقبة وحسابا...!

ملاحظة: فجأة خرج بعض من حماس ليهدد أنه لن يسمح بتأجيل الانتخابات...والأغرب أن يرى الحديث عن مسألة حق أهل القدس في المشاركة كما كان قبل التعديل...الغريب أن اسم قائمة الحركة "القدس موعدنا"...على هيك صار بدها توضيح شو قصدكم!

تنويه خاص: جيد "انتفاضة" مؤسسات المجتمع المدني ضد مراسيم الرئيس عباس القراقوشية...لكن الملفت ليش الآن مش أيامها...ما يكون الأمر مرتبط بتجديد قنوات الدعم وشروطه...فسروها بس مش على طريقة "مفسر الأحلام".

"ثنائية" فتح - حماس..من الانقسام الى المجهول السياسي!

كتب حسن عصفور/ دون العودة لجذر البعد الانقسامي المستحدث، وبدايته الأوضح بعد اعلان حركة حماس رسميا 1988، كمواز صريح لمنظمة التحرير وفصائل الثورة، فالأهم بات ما أصبح قائما منذ القرار الأمريكي – الإسرائيلي لفرض مرحلة جديدة من التشويه العام للنظام الفلسطيني الوليد.

انتخابات 2006، كانت خطة أمريكية – إسرائيلية لحرف مسار تطور الكيانية الفلسطينية المعاصرة، التي انطلقت مع اعلان السلطة الوطنية بقيادة الخالد المؤسس ياسر عرفات عام 1994، كأول سلطة فلسطينية فوق أرض فلسطين، ما اعتبرته أطراف رئيسية في الإدارة الأمريكية وغالبية أطراف الحركة

الصهيونية، تغييرا جوهريا في المشهد العام، فكان اغتيال رابين وانتخاب نتنياهو، ثم حرب عسكرية تدميرية من 2000 الى 2004، انتهت باغتيال الشهيد المؤسس أبو عمار.

حرف مسار تطور السلطة الوطنية عبر مراحل انتقالية "جديدة"، كانت تحتاج أدوات لتنفيذها بشكل يبدو أنه "خيار ذاتي" وليس فرضا خارجيا، فكانت "الانتخابات هي الحل" لتمرير المخطط الأبرز ما بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، ونجحت المرحلة الأولى بامتياز غير متوقع، بعد فوز حماس الساحق بفعل فاعل فتحاوي، أوصل الى مرحلة الانقلاب عام 2007 لتبدأ مرحلة من الانقسام، اعتبرها قادة الكيان هي "الهدية الأثمن" لإسرائيل.

وراهنا، بدأت حركة تحديث ولادة لـ "كيانية جديدة" تمهيدا لتغير سياسي وظيفي لصناعة ما يعرف بـ "الحل الممكن" المستوعب للبعد التوراتي في الحل السياسي، الذي تجاهله اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، ما أدى الى ضرورة اسقاطه بكل ما هو ممكن، ولم يبقوا منه سوى مظهر شكلي لتطويق الانطلاقة الاستقلالية.

لم يعد بالإمكان استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بمظهره القديم، ولذا بعد أن نجحت أمريكا – إسرائيل بوضع قواعد جديدة لا يمكن لها أن تنتج "دولة فلسطينية مستقلة" وفقا لقرار الأم المتحدة 2012، وليس فقط حسب قرارا ت الشرعية الفلسطينية، لذا أصبح الهدف الرئيسي كيفية تحديث "الكيانية" لتكون "شريك التسوية الجديدة".

وبعد ان أكدت حماس أنها "شريك موضوعي" لدولة الكيان في التفاهمات الأمنية في قطاع غزة، برعاية قطرية، ونجحت نجاحا مبهرا فاق قدرة السلطة الفلسطينية في الالتزام بما تعهدت به، ما جعل من الحركة الإسلاموية "شريكا محتملا" في الكيانية الجديدة، ولذا كانت الانتخابات الهندسة الضرورية لتمرير ذلك، وأيضا عبر مشاركة فتح (م7)، التي تسارع لتكريس "ثنائية سياسية" مع الحركة الإسلاموية، ترتيبا للقادم، وتعديلا في المشهد من "البعد الانقسامي" الى "البعد التشاركي".

"ثنائية" فتح (م7) وحماس لم تعد استنتاجا بل هي واقع قائم بعيدا عن "ضجيج المتمردين" في قواعد الحركتين، وعلهم يمثلون أغلبية ولكنها غير قادرة على العرقلة حتى الآن، فما بات بين أصحاب المصالح داخل حماس وفتح للتشارك الثنائي، أكثر قدرة تأثيرية في صنع المطلوب أو لتأسيس "عهد جديد".

"الانتخابات هي الحل" لتمرير المشروع الجديد، نعم كما كانت لتمرير المشروع الانقسامي، ولكن هل ستكون نتائج حقل الانتخابات كما كانت حسابات البيدر، وتفرض "الثنائية المستحدثة" بقوة التصويت أم أن الغضب المخزون سيقرر حسابا غير حسابهم...وهل يؤدي ذلك الى تغيير في المسار السياسي العام، جوهر المشهد لا يصل الى جواب إيجابي، فـ "الثنائية" مطلوبة كخيار الى فترة تمهيدية وبعدها قد يكون الانقلاب الثاني...وتلك مرحلة تستوجب تفكيرا خارج صندوق المسار النمطي.

"الانتخابات هي الحل" لصناعة كيانية غير مستقلة، وأداتها الى حين "ثنائية" فتح (م7) وحماس...فلتستعد القوى خارج لعبة الاستقطاب المستحدث، كي لا يصبح القرار غير المحلي فرضا لا فكاك منه، علها تربك المشهد قبل فوات الآوان، ويصبح الندم نكتة سياسية ونعود لتكرار جملة بليدة "ألم نقل لكم"!

ملاحظة: تفسيرات الإدارة الأمريكية لجوانب "تقرير خاشقجي" مضحكة جدا، تكشف ارتباك طفولي في التعامل مع قضية حساسة جدا...لو بعض العرب يدركون أن أمريكا ليست أمريكا لتغير أمرنا من حال الى حال..بس وين!

تنويه خاص: كأن قوى التيار الشعبي الوطني الديمقراطي في فلسطين تعتقد أن الانتخابات في القرن القادم..ماشية الهوينا في كل شي...لو استمر الحال على هيك ابقوا قابلونا لو أفلحتم في أي شيء!

"حل الدولتين" لخدمة "يهودية" إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ منذ ان بدأت الإدارة الأمريكية الجديدة عملها السياسي، وبعد تعيين أنطوني بلينكن وزيرا للخارجية، اخذت تعابير سياسية تشتق مسارها وكأننا أمام "مراسيم" خاصة يراد شرعنتها عربيا ودوليا، تحت "نقاب" خاص.

الوزير الأمريكي بلينكن، يهودي الديانة، يصر بشكل مثير للريبة السياسية على ربط موقف الولايات المتحدة من "حل الدولتين، بما يعرف في دولة الكيان بـ "قانون القومية"، الذي تم اقراره رسميا وبعد حالة من الجدل المثير، في الكنيست يوليو 2018، قانون وصفه بعض "اليهود" قبل العرب بأنه "عنصري بامتياز"، حيث عرف إسرائيل بأنها "الوطن القومي للشعب اليهودي".

القانون الذي يعمل الوزير الأمريكي اليهودي على ترويجه تحت غطاء "حل الدولتين" يمثل رسالة سياسية لا تقل خطورة عن خطة ترامب السياسية، فالوزير يصر على تكريس "العنصرية السياسية" تجاه 20% من السكان الأصليين الذي ارتضوا البقاء فوق أرض فلسطين التاريخية في ظل نظام اغتصب أرضهم.

القانون يمنح اليهود حق تقرير المصير دون غيرهم، وأزاح قيمة اللغة العربية من لغة رئيسية ثانية الى لغة لها مكانة خاصة، مؤكدا على "شرعنة المستوطنات" في الضفة والقدس باعتبارها جزء من "دولة ليهود".

مسألة ربط شعار "حل الدولتين" بالحفاظ على "يهودية إسرائيل وديمقراطيتها" هو أخطر كثيرا مما سبق أن تقدم به ترامب وكوشنير، من حيث تشريعه للبعد العنصري في النظام الإسرائيلي ضد السكان الأصليين، مع تمرير البعد الديني، متجاوزا الحقيقة السياسية، التي كانت قائمة ما قبل القانون العنصري.

من باب التذكير، فشعار "حل الدولتين" هو شعار أمريكي تم عرضه في يونيو 2002 من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، ليس بحثا عن حل سياسي للصراع بل "حلا للخلاص" من زعامة الخالد ياسر عرفات، ولم تفعل منذ اغتياله خطوة واحدة لتنفيذ الشعار المذكور، كونه لم يكن معروضا للتنفيذ بل "نقابا" لتصفية الرئيس الشرعي للشعب الفلسطيني، ومؤسس الكيانية المعاصرة.

لو أن الأمر بحثا عن حل سياسي حقيقي للصراع، وتريد أمريكا حماية إسرائيل من تطرفها، بالتأكيد ليس الذهاب لـ "شرعنة" قانون عنصري ودفعه كأحد "مصادر التسوية السياسية" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي في المنطقة، عبر اشكال مختلفة، فأي ربط بين حل الصراع والقانون العنصري ليس سوى الدفع بـ "تهويد التسوية القادمة"، كشرط أمريكي جديد، كما سبق ان كرست "تهويد البراق"، عبر استخدامها تعبير غريب (الحرم القدسي – الهيكل)، وللأسف مر ذلك المصطلح التوراتي دون أدنى معارضة من السلطة الفلسطينية وفصائل "الجعجعة الكلامية".

وكي لا يصبح موقف الإدارة الأمريكية السياسية الجديدة حول ربط "حل الدولتين" بشرعنة "القانون العنصري، يجب أن تتوقف فلسطين قبل غيرها، امام الرفض الصريح لذلك الربط السياسي التوراتي الخبيث، خاصة مع عودة بعض ملامح "الروح السياسية" لبحث قواعد حل سياسي بأفق جديد للتسوية السياسية.

وربما أصبح ضرورة أكبر، بالوقف الكلي عن استخدام تعبير "حل الدولتين" والعودة لأصل الحكاية بالإشارة الى إقامة دولة فلسطين الى جانب دولة الكيان، وفقا للشرعية الدولية بكل مكوناتها من قرار 67/19 2012 حتى قرار المحكمة الجنائية الأخير في فبراير 2021، وما بينها.

إصرار الوزير الأمريكي اليهودي على ربط حل الدولتين بـ "القانون العنصري"، عندها يصبح من حق الرسمية الفلسطينية أن تعود لربط الحل العام وفقا لقرار التقسيم 1947، بعيدا عما به من ظلم تاريخي للشعب الفلسطيني، من أجل إعادة الاعتبار لـ 20% من سكان فلسطين الأصليين، ليكونوا جزءا من "دولتهم القومية"، وذلك لا يمثل تطاولا على الشرعية الدولية، بل هو التزام حقيقي بها.

التمسك بـ "القانون العنصري" يجب أن يقابله الحق بالتمسك بـ "قرار التقسيم" 1947، خاصة وأنه من صلب الشرعية ولا يوجد ما يلغي ذلك القرار...فتقرير المصير ليس حقا لجهة هي أصلا مغتصبة، فيما يحرم أهل الحكاية من ذلك الحق...ولهم الخيار وليس لنا!

ملاحظة: بيان الصحة الفلسطينية حول كيفية توزيع اللقاح يحتاج الى كل أشكال "الرجم السياسي"...وبعيدا عما به من "استهبال"، فما ذكره حول هدية الرئيس للديوان الملكي الأردني قمة الاستخفاف...واال يا جماعة!

تنويه خاص: ناصر القدوة بما أعلن عن تشكيل قائمة انتخابية فجر قنبلة خارج "صندوق الروتين"...تتفق تختلف معه وعليه فالفعلة بذاتها قمة الإثارة...التاريخ لا يتنظر "البلداء السياسيين"، ولكل حادثة حديث قادم..!

حوار القاهرة 2 ...أسئلة حول المنظمة ودولة فلسطين!

كتب حسن عصفور/ بعد شهر وقليل، تلتقي فصائل "العمل الوطني" المعترف بها رسميا، لمتابعة ما بدأ في 8 فبراير من حوار فلسطيني – فلسطيني، لبحث انتخابات المجلس الوطني بصفتها المرحلة الثانية من "رزمة الاتفاقات"، وموضوعيا اللقاء بذاته جاء "ترضية سياسية" لحركة حماس، كتعويض نفساني عن تنازلها حول "توازي الانتخابات" وليس تتاليها، كيلا تكون وقعت في "مصيدة الرئيس محمود عباس".

مناقشة انتخابات المجلس الوطني، والآليات الخاصة بها، تمثل قضية معقدة وشائكة، خاصة في مناطق الوجود الفلسطيني في الدول العربية، التي لا ترحب بل وتعارض القيام بأي عملية انتخابية خاصة للفلسطينيين، ما يفرض "قيودا" عملية على كيفية توزيع التمثيل "الحصصي" للفصائل التي يفترض انها ستشارك في المجلس الوطني، بصفته برلمان منظمة التحرير.

وضع معايير التمثيل، قد تكون هي القضية الأكثر ارباكا، خاصة لفلسطيني الأردن ومصر وسوريا ودول الخليج، حيث لا يوجد "نشاط سياسي فلسطيني" للقوى المشاركة في حوار القاهرة 2"، ولذا من الصعوبة تحديد أسس متفق عليها، بعيدة عن "فوقية تنظيمية"، ما سيجبر على البحث عن "وسائل غير تقليدية" كي يمكن مشاركة الجميع، خاصة وأن مندوبي هذه المناطق سيكون "ثقلا خاصا" في تكوين المجلس القادم.

وفي الأمريكيتين وأوروبا وأفريقيا وآسيا يمكن وضع قواعد انتخابية فلا يوجد عوائق تمنع ذلك، سوى القدرة على تنفيذ تلك الانتخابات، ولكن في حال غيابها أيضا سيكون الأمر مربكا لكيفية الاتفاق على ممثلي المجلس، رغم أنها اقل إشكالية من الحضور في الدول العربية.

وستفرض قضية الفلسطينيين غير المنضمين للفصائل أو ما يسمى بـ "المستقلين"، والذي لا إطار لهم، ومشاركة بعض شخصيات في الحوار لا صلة له بالحضور العام، بقدر ما هو "ترضية" للبعض من رجال الأعمال في الضفة وقطاع غزة في حينه.

وبالتأكيد، ستكون قضية عضوية المنظمات الشعبية "عقدة" خاصة نظرا لعدم وجود حكرتي حماس والجهاد ضمن عضوية تلك المنظمات، ما سيؤدي الى نقاش خاص حلو آلية التمثيل لتلك المنظمات.

ومن العضوية وآليات التكوين، الى المسألة الأكثر حساسية، بل قد تكون هي العنصر الأبرز المفترض نقاشه بطريقة خاصة، المتعلقة بالميثاق الوطني، من حيث المضمون السياسي والبعد التمثيلي بين "عناصر النظام السياسي الفلسطيني".

فالجانب السياسي في الميثاق، كان يتطلب "تعديلا" يتوافق مع رسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى ساعته، رغم قيام بعض الأطراف بنشر "أكاذيب" حول تعديل الميثاق خلال زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الى غزة نهاية 1998، بعد عقد جلسة احتفالية غير رسمية لأعضاء من المجلس الوطني، وسأل هل تريدون تعديل الميثاق، ولم يسجل ذلك أبدا كقرار رسمي، ولذا يجب التفكير جيدا في هذه المسألة، وكيفية تناولها، لما لها أثر كبير على العلاقة مع إسرائيل، ولتجنب حساسية الأمر، يمكن عدم فتح تعديل الميثاق سياسيا، والاكتفاء بقرار المجلس الوطني حول تشكيل لجنة خاصة للنظر فيما يجب القيام به.

ولكن، القضية الأكثر أهمية، والتي يجب مناقشتها بعيدا عن العصبوية، ما يتعلق بتحديد النظام السياسي الفلسطيني، وهل هناك من حيث المبدأ اعتراف به، وما هي حدوده، هل هو السلطة الفلسطينية التي تحدث عنها بيان القاهرة في فبراير

2021، أم هي دولة فلسطين وأراضيها في الضفة والقدس وقطاع غزة، وفقا لمرسوم الرئيس محمود عباس حول الانتخابات، ام هي دولة فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، والذي تعزز بتفسير المحكمة الجنائية الدولية.

وهنا، ما هي علاقة الفلسطيني بذلك النظام، فهل ستكون "دولة لمواطنيها"، ام دولة لسكانها، وبين المسألتين فارق كبير، وهي من سيحدد العلاقة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية.، حيث سيتقرر مصير التمثيل والقرار السياسي، فلو تم الاتفاق على دولة فلسطين لكل مواطنيها، يصبح موضوعيا الحديث عن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد غير دقيق، وعليه لا بد من تحديد تعريفي جديد، يتناسب والتمثيل الجديد، خاصة وأن الاعتراف العالمي يتجه نحو الدولة وليس المنظمة، وتلك مسألة رغم حساسيتها الوطنية، لكنها ضرورة سياسية – قانونية.

وحسم الأمر التمثيلي سيفرض نقاش المهام والواجبات وطبيعة التكوين القيادي لمؤسسات منظمة التحرير، والدور المناط بها، الى جانب دولة فلسطين.

الأسئلة التفصيلية من النقاط السابقة عديدة ومعقدة في آن، وربما تصطدم ببعد عاطفي تاريخي، لكنها أصبحت واجبة لو حقا يراد تطوير الواقع الفلسطيني دولة وكيان ومنظمة.

ملاحظة: وفاة المناضل الكبير منير العبوشي كشفت أن الاستخفاف وصل الى مداه الأعلى...تخيلوا لو أنه كان من "بطانية المقاطعة"..هل ترك في ممر أحد المشافي الى أن يغادر الحياة...والسؤال هل يمكن اعتبارها وفاة أم قتل...سؤال!

تنويه خاص: لا يمر يوما في داخل الكيان دون أن يكشف نتنياهو عن حماقة غريبة...ليس ضد الفلسطينيين فحسب بل ضد كل معارضيه...وكله من أجل عيون السلطة التي تهتز كثيرا تحت قدميه...شكل نهايتك قربت بيبي!

"رباعية سلام الشرق الأوسط"..الحراك المفاجئ لما الآن!

كتب حسن عصفور/ في مفاجئة سياسية لا تقل كثيرا عن حصول اليمين العنصري الفاشي في إسرائيل على نتائج فاقت المنتظر، أصدرت "الرباعية الدولية" للسلام في الشرق الأوسط، بيانا دعت فيه الى استئناف المفاوضات "ذات معنى" للوصول الى "حل الدولتين"، و"الامتناع عن القيام بخطوات أحادية من الطرفين" تعرقل الحل.

البيان يأتي بعد سنوات من غياب "الرباعية الدولية" نتاج موقف إدارة ترامب، التي اعتبرت عملية السلام "ملكية أمريكية خاصة"، وصلت الى وصفها وكأنها "عمل عقاري" على حد قول كوشنر صهر الرئيس الأمريكي الخاسر.

المفاجئة، لم تكن في إصدار بيان فحسب، بل في توقيته بعد اجراء الانتخابات الإسرائيلية، وكأنها رسالة مبكرة تمهيدا لما سيكون في الأشهر القادمة للقيام بترتيبات ما نحو حل ما.

البيان رسالة ومؤشر أن "الحراك السياسي الدولي" أطلق "شرارته" نحو عودة قطاره دون تحديد زمني أو إطار واضح، فالحديث عن استئناف المفاوضات لم يرتبط بإطار ما، رغم أن مجلس الأمن ناقش قبل فترة زمنية مبادرة الرئيس محمود عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام.

هل يمكن اعتبار أن المساومة بين مكونات الرباعية الدولية بدأت مبكرا، بحيث أمريكا تراجعت عن احتكار "الرعاية"، التي كانت خلال زمن ترامب مع التنازل عن جزء من خطته الخاصة، مقابل عدم الذهاب الى "مؤتمر دولي" والذي ترفضه دولة الكيان رفضا قاطعا، لاعتبارات مختلفة.

ولكن، الأمر لا يقتصر على "الإطار" بل على غياب أسس المفاوضات التي تحدث عنها "بيان الرباعية"، والذي هو الأول منذ 2018، وتركها مفتوحة أمام عبارات غير سوية سياسيا، والابتعاد عن تحديد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحل الصراع، أو تلك الخاصة بفلسطين الدولة والقضية.

ولكن، ما يثير الانتباه عبارة دعوة الطرفين الى عدم اتخاذ إجراءات احادية تؤثر على استئناف المفاوضات، عبارة لم تستخدم منذ سنوات لمحاسبة الطرف الذي

قام بكل شيء من طرف واحد، تهويدا واستيطانا وحصارا، بل وتخلي كليا عن جوهر الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل انها لا تتعامل مع "بقايا السلطة" بصفتها طرفا ملائما رغم انها لم تتوقف عن التنسيق الأمني، الذي يمثل خدمة هامة لأمن الكيان دون مقابل، فيما ألغت جوهر العلاقات المدنية، وعادت لاعتبارها جزء من "الإدارة المدنية".

الإشارة الى تلك العبارة وفي هذا التوقيت، بعد الانتخابات الإسرائيلية ربما يمثل "رسالة إنذار مبكر" الى السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، او استخدام الحق القانوني لإعلان دولة فلسطين تجسيدا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وما فسره الادعاء العام لـ "الجنائية الدولية" بحدودها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة، وهو الأمر الذي يمثل التطور الأبرز مع ملاحقة مجرمي الحرب.

عودة "الرباعية الدولية" وبعد انتخابات دولة الكيان، لا يمثل خطوة إيجابية مع "غموض البيان" الذي صدر عنها، وأيضا تجاهلها الإطار والأساس للمفاوضات التي دعا اليها البيان، رغم ان الحديث يجب أن يختلف جوهريا، عما كان سابقا، كما ان تجاهله "رباعية ميونخ"، والتي كانت بحراك نشط خلال "سبات الرباعية الدولية" يمثل إشارة سلبية.

وكي لا تعود "الرباعية لعادتها السياسية القديمة" حول جوهر المفهوم التفاوضي، بات من الضرورة أن تقوم الرسمية الفلسطينية وبسرعة برقية بتغيير القاعدة السائدة بتعريف النظام الفلسطيني، أهو "دولة" وفقا لقرار الشرعية الدولية أم "سلطة انتقالية" وفقا لبقايا ما كان يعرف باتفاق اعلان المبادئ (أوسلو).

وقبل أن يتم حصار الخيار الفلسطيني تحت مسمى عدم القيام بـ "خطوات أحادية"، رغم انه ليس كذلك ابدا، يجب الذهاب لتجسيد اعلان دولة فلسطين وفقا للحق القانوني الدولي، وذلك ليس عملا أحاديا بل تطبيقا لقرار الشرعية الدولية.

عودة الحراك الدولي جيد، ولكن دون حراك فلسطيني يمنع تقييد الحقوق الوطنية يصبح ضررا ساما، خاصة لو حاول تقييد حركة المحكمة الجنائية الدولية أو اعلان دولة فلسطين.

ملاحظة: بعيدا عن أرقام الاستطلاع الأخير الذي نشر فلسطينيا حول نسبة القوائم فتلك مسألة متحركة وحسب لحظة السؤال، لكن الجوهري جدا أن هناك غالبية كاسحة طالبت باستقالة الرئيس عباس وأعلنت قرفها من طرفي النكبة!

تنويه خاص: تعميم أمن حماس حول "تحسين المعاملة" مع الناس يكشف أنها كانت معاملة "سوداء"..مع هيك شكرا للانتخابات المفترضة...المهم تستمروا مش جمعة مشمشية والرذالة ترجع!

شرطية قبول استقالة الموظف "تزوير انتخابي مبكر"!

كتب حسن عصفور/ عندما أصدر الرئيس محمود عباس مراسيمه الخاصة في شهر يناير 2021، حول تعديل قانون الانتخابات لعام 2007، كان الافتراض أن تكون ما تضمنته من "نصوص" مست جوهر العملية الديمقراطية، أحد مظاهر المعركة السياسية بين مكونات المجتمع والسلطة، كي تعود عما بها من مواد لا تليق بالشعب الفلسطيني، ومسيرته المميزة.

وبعد أن تحركت بعض القوى والمنظمات المجتمعية، كان التقدير أن يتم رفض كل ما يمثل تجاوزا على جوهر العملية الديمقراطية خلال (حوار القاهرة 1) في فبراير 2021، ولكن يبدو أن "سيطرة المحاصصة الثقافية" تغلبت على فتح جبهة رفض جادة، خاصة بعد انحياز حركة حماس للتعديل "الرجعي"، كونه يخدم مصالحها، كما مصالح عباس في محاصرة كل مراكز التهديد لهم انتخابيا.

ومن بين تلك التعديلات "القراقوشية" التي أثارت الجدل، النص الذي يجبر الموظفين على تقديم الاستقالة وشرط قبولها كي يحق له الترشح للانتخابات، نص لا يوجد له مثيل في أي من قوانين أخرى، تم في جولة (حوار القاهرة 2) استثناء الأسرى المحررين من ذلك الشرط، كرشوة للبعض كي يخرج ويقول إنهم تمكنوا من تحقيق "نصر ما".

بقاء المادة المذكورة يجسد أعلى درجات "التواطؤ الحزبي" على جوهر الحرية السياسية، والبعد الديمقراطي في العملية الانتخابية ليس بما انه يحرم الموظفين من ممارسة حقوقهم فقط، بل يمثل منح أجهزة الأمن بكل أفرعها "سلطة مطلقة" لتحديد هوية المرشحين مسبقا، وتدخل سافر وغير مسبوق في عملية "تصويت مبكر" لصالح سلطتي الأمر الواقع في بقايا الضفة وبعض القدس وقطاع غزة.

ووفقا للتعديل، يحق لأجهزة السلطة قبول ترشيح موظف ورفض مرشح آخر، وفقا للهوى السياسي والانتماء العام، ولو اقتصر الأمر على جزء من مصادرة الحق القانوني لكانت موضع نقاش ما بأنها تبحث عن "تضييق فوضى الترشح"، لكن ربطها بقبول الاستقالة شرطا تكشف أن جوهر التعديل له بعد "انتقامي مسبق".

التطاول على جوهر القانون الأساسي ومصادرة البعد الديمقراطي بنصوصه، من خلال تعديل بمقاس سلطتي الأمر الواقع، محاولة تكشف أن "الهلع" ساكن داخل حركتي الأزمة (فتح م 7 وحركة حماس) من نتائج العملية الانتخابية في حال أكملت طريقها، باللجوء على تقنين القانون كي يكون بابا تعويضيا عن الخسائر الكبرى التي اصابت حضورهما الشعبي، ولذا جاء التعديل كأحد عناصر ذلك الحصار، مع تعديلات أخرى، وأضيف لها ما سمي بوثيقة المحكومية والإشراف الأمني التي تفتح الباب واسعا لإنشاء "محاكم تفتيش" خاصة.

ربما، رأت أطراف الحوار خارج فتح (م7) وحركة حماس، أن الجمهور العام من الموظفين ليسوا من قواعدهم الانتخابية، ولذا لم يكن ذلك جزء من الاهتمام الذي كان يجب أن يصبح معركة قانونية، ما أدى الى تمريره وفقا لرغبة الفصيلين المستفيدين منه، دون التفكير أن المس بجوهر القانون الأساسي ومصادرة حق من حقوق المواطن، ليس حدثا خاصا بهذا الفصيل أو ذاك، بل هو أحد أسس تشكيل "النظام السياسي"، والصمت عليه أو التباهي معه، هو جزء من "عملية إرهابية" قانونية.

لا يمكن أن يكون هناك مصداقية أبدا لأي مدع أن "الحريات والممارسة الديمقراطية" مكفولة مع وجود هذه النصوص، ولذا كل ما جاء في "ميثاق الشرف" الذي تم توقيعه في القاهرة 16 مارس (آذار) 2021، وما جاء من

نصوص ورقتهم، تتناقض كليا مع نص شرطية قبول استقالة الموظفين بكافة تعريفاتهم عدا "الأسرى المحررين".

"ميثاق الشرف" الذي وقعه 13 فصيل، يمكن اعتباره "فاقد الشرف السياسي"، بعد أن حافظ على أخطر مادة تصادر البعد الديمقراطي، وتتطاول على حق المواطن الموظف في ممارسة ما كفله القانون الأساسي (الدستور)، وصادره الرئيس عباس بموافقة فصائلية.

ولذا من السهل جدا، اعتبار نتائج الانتخابات (لو أكملت مسارها رغم أن كل شيء يسير الى عدم ذلك) مزورة قبل أن تبدأ، عبر "صناديق انتخابات أمنية".

ملاحظة: خرج البعض الفصائلي ليتحدث عن "انتصار وهمي" حول وثيقة المحكومية، وإلغاء محاكم التفتيش..ادعاء لا يسنده أي نص سوى مواصلة التضليل الذي بات سمة للبعض منهم..الناس تميز بين الحقيقة والمدعي بالحقيقية!

تنويه خاص: صفعة الإمارات لرئيس حكومة الكيان نتنياهو جاءت في وقتها صراحة...المدع حاول أن يستغلها لخدمة أهدافه بلا خجل، ولم يقرأ جيدا درس منع تحليقه فوق الأردن...طلع زي بعض جماعتنا "غبي منه فيه!

"صبيانية" اليسار الفلسطيني وغياب النموذج والأثر!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن العملية الانتخابية الفلسطينية، حدثت أم أطيح بها لغايات غير مقصدها، كبعد انتقامي من السلطة ورئيسها، في حال التعاون مع المحكمة الجنائية، فمسألة "اليسار الفلسطيني" بذاتها تفرض ضرورة فتح حوار علني نقاشي حول مآهيته السياسية والفكرية، ومآله التنظيمي وفق التجربة، خاصة بعد تأسيس الكيان الفلسطيني الأول في التاريخ الوطني.

بداية لا بد من الاعتراف، ان قوى اليسار بمختلف تكويناتها فقدت كثيرا من بريقها الذي كان ساطعا في سنوات ماضية، ليس بسبب الحضور السوفياتي الكبير، وانتشار الحركة الشيوعية تنظيما وتأثيرا، بل لوجود شخصيات من

"طراز فريد"، كانت تجسد نموذجا ملهما للمواطنين، من اختلف معهم أو اتفق ورؤيتهم.

شخصيات امتلكت فكرا وقدرة أربكت كل الخصوم بقوة الحضور وجاذبية التأثير، ولم يكن ذلك "حكرا" على بلد عربي بذاته، بل امتدت من المغرب الى الخليج، ويصعب أن تخلو بلدا من شخصية يسارية تركت بصمة في محيطها، والأكثر أن طيفا واسعا من الأدباء والكتاب والشعراء، بل والفنانين كانوا منتمين الى هذا الفكر التاريخي، الذي ألهب القدرة الإنسانية للنظر خارج الصندوق الغيبي في تأطير سبل الحياة الإنسانية، والبحث عن حلول في الواقع، وترك عالم الغيب للغيب.

فقدان "البريق" جاء بفقدان شخصيات التأثير والجذب الذاتي والعام، في مختلف جوانب الحياة، وفلسطين ربما أصبحت نموذجا واضحا لغياب ذلك الأثر النموذج، الفردي والعام، ويصعب كثيرا ان يجد المواطن الفلسطيني "ميزة" تجذبه لقوى اليسار السياسية – المجتمعية عن غيره من الفصائل الأخرى، ربما الجانب العلماني، والذي تراجع كثيرا، وحتى ما يتعلق بالدفاع عن المساواة وحقوق المرأة فقد كثيرا من قوته ومنطقه، وليس صدفة أن المنطق الاجتماعي الإسلاموي فرض بعضا من أشكاله على منتسبي "اليسار"، جبنا وانهزامية.

غياب المفكرين والكتاب البارزين وانعدام الفنانين والشعراء والأدباء الملهمين عن التكوين اليساري، ساهم كثيرا في التباس الهوية التي باتت سمة لمجمل قوى هذا التيار الهام، والضرورة في ذات الوقت لفلسطين الوطن والقضية والبعد الاجتماعي.

وفي غياب "النموذج" بكل مكوناته، كان الأجدى بقوى التكوين اليساري، وخاصة قواه المركزية، الحزب والجبهتين الشعبية والديمقراطية، البحث بكل مسؤولية لدراسة الواقع المستحدث وأثره على الدور والمساهمة، واستخلاص "العبر" التي يجب أن يرونها بعيدا عن "نرجسية فارغة"، فالتراجع لم يعد "فكريا – سياسيا" واجتماعيا" فحسب، بل وتنظيما بشكل يكاد أن يكون كارثيا قياسا بما كان.

المراجعة وقراءة التطورات وفق المشهد الراهن هو جزء من الضرورة اللينينة، التي جسدها قبل 100 عام وعام في كتابه الأشهر، مرض اليسارية الطفولي، ولخصها في عبارة يجب ألا تغيب عن أي من مكونات العمل الحزبي اليساري ("إن موقف الحزب السياسي من أخطائه هو أحد أهم وأفضل معايير جدية الحزب، وما يؤديه من مسؤولية أمام طبقته، وأمام جماهير الكادحين"). فهل لمس الفلسطيني جدية لمراجعة خطايا وليس أخطاء اليسار.

وفي اللحظة الراهنة، تبرز "فرصة تاريخية"، نعم يمكن وصفها بالضبط هكذا، لقوى اليسار المنظمة والموحدة، أن تنتقل من "هامشية التأثير" الذي طال زمنه نتاج عوامل متعددة، ليس وقت تفصيلها، والتعايش في ظلال "قطبي الحالة الانقسامية" دون خطوط واضحة للتمايز الفكري – السياسي.

أن تنتفض المكونات اليسارية عما أصابها من "أمراض" فاقت "الطفولة"، هو خيار الضرورة ربما يمنحها طاقة وحضور يفوق قدرتها التنظيمية – الجماهيرية الراهنة، فالشعب الفلسطيني سجل رقما قياسيا في البحث عن المشاركة الانتخابية، فأرسل الرسالة الأهم، أنه يبحث تحديثا لمشهد ظلامي طال كثيرا، الحق ضررا كبيرا بالقضية الوطنية، لا يقل عن ضرر المحتل التهويدي.

نعم، الفلسطيني يبحث "نموذجا" مختلفا يمنحه بعضا مما خسره في معركة البقاء من كرامة وطنية وإنسانية، بسبب من تحكم في مقدرات "حكم" تحت الرعاية الإسرائيلية، لكنه تصرف ببعد ديكتاتوري فريد، لم تراه المكونات اليسارية بتدقيق واجب.

"النموذج اليساري" ينطلق أولا من إدراك قيمة التوافق التكويني لبناء "تيار موحد"، وإن كان انتقاليا في المرحلة الانتخابية، على أمل أن يذهب الى ما هو أعمق، تكوين سيكون خيارا ثالثا بين مكونات الخيارات الانتخابية، من فتح بأشكالها المختلفة، وحماس الطائفية فكريا وسياسيا.

لو أدركت قيادة التكوين اليساري القيمة – النموذج لما وراء التشكيل الانتخابي الموحد، لن تقف كثيرا عند أرقام متتالية لهذا وذاك، ولتخلت فورا عن مظاهر "صبيانية" فكرية – سياسية، وذهبت للجوهري من العملية التي ينتظرها

"الفلسطيني" خارج قطبي الظلامية السياسية – الفكرية التي قادت بقايا الوطن الى المشهد الأكثر كارثية منذ انطلاقة الثورة المعاصرة.

ولا زال الأمر قيد النقاش...!

ملاحظة: زيارة بابا الفاتيكان الى العراق وسط المخاطر الأمنية الواسعة تكشف أن الشجاعة والتأثير ليس قرارا فقط بل مكونا ثقافيا وخيارا...زيارة تكسر بعضا من ملامح طائفية زرعها الغزاة المستعمرين للهيمنة...!

تنويه خاص: معارضة حماس لمراسيم الرئيس عباس وخاصة قانون الجمعيات يكشف أن "التقاسم" يفوق محاصصة ورقية...هل تدرك بعض قوى اليسار أن رهانها على "الطائفيين" وهم ووهم كبير!

صفعة الأردن لنتنياهو...هل تساهم في قذفه الى "الزنزانة"؟!

كتب حسن عصفور/ لحظات ما قبل أن يعلن رئيس الحكومة العنصرية – المتطرفة في الكيان الإسرائيلي نتنياهو، عن تسجيل "نصر شخصي"، بالسفر الى الإمارات، ومراكمة ما يمكن مراكمتة من "مكاسب باهتة"، تعطلت الحركة الاستعراضية فجأة، وبدأ البحث عن "ذرائع" لتبرير الإلغاء، ولم يجد خيرا من "منع الأردن لمرور طائرته فوق أجوائها".

وبدون مناقشة "الذريعة" التي حاول نتنياهو الاختباء خلفها لتبرير "الصفعة الأهم" في الأسابيع الأخيرة الموجهة الى نتنياهو، خاصة وهي تأت من الأردن ذات العلاقة "الخاصة"، فما حدث يمثل تطورا سياسيا قد لا يبقى أسيرا للمظهر الذي حاول بيبي أن يستخدمه، أو ملمحا الى "انتهاء العارض" التعطيلي.

ولكن، ما يحتاج التدقيق أكثر، الى أن هناك "أزمة ما" تتفاعل بسرعة متلاحقة بين الأردن والكيان، كشف عنها بوضوح وزير الجيش ونائب رئيس الحكومة الإسرائيلي بيني غانتس، الذي تحدث في مقابلة سبقت مسألة "الحظر المروري

الجوي" للطائرة، بعد أن أشار الى نتنياهو يعمل على "تخريب العلاقة مع الأردن".

ففي يوم 28 فبراير 2021، كشف الإعلام العبري عن زيارة سرية قام بها غانتس الى عمان، والتقى بالملك عبدالله، في حين لم يلتق منذ سنوات مع نتنياهو.

وبعد اللقاء قال غانتس خلال لقاء مع نشطاء حزبه، نشرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية: "أعتقد أن الأردن رصيد كبير لإسرائيل، وأعتقد أن علاقاتنا مع هذا البلد يمكن أن تكون أفضل 1000 مرة. لسوء الحظ، نتنياهو شخصية غير مرغوب فيها في الأردن، ووجوده يضر بالعلاقات بين البلدين"، فقد "ألحق سلوك نتنياهو في السنوات الأخيرة أضرارا شديدة بالعلاقات مع الأردن، ما أسفر عن خسارة دولة إسرائيل أصولا ملموسة في مجال الأمن والسياسة والاقتصاد".

أقوال غانتس، سبقت أزمة زيارة ولي العهد الأردني حسين الى المسجد الأقصى، وما تم الإشارة اليه من "أزمة ترتيبات"، ام أزمة "لقاء المعارض لابيد"، واستخدام غانتس تعبير يمثل قمة الإهانة السياسية، عندما وصف نتنياهو بأنه (شخص غير مرغوب فيه "Persona non grata")، ما يفضح مكذبة بيبي الجديدة، بأن الأزمة مرتهنة بحادث عرضي متعلق بزيارة ما.

لا يمكن التخفيف من قيمة الكسب الكبير الذي حاول نتنياهو، ان يستثمره بعد اتفاقات "التطبيع" مع بعض دول الخليج، كاملا أو ناقصا، رغم ان الطفل السياسي يدرك تماما، انه بدون الإدارة الأمريكية السابقة ما كان لها أن تتم، ودون أن يتراجع "نسبيا – مؤقتا" عن خطة ضم الأراضي الكبير في الضفة والأغوار، وإعلان السيادة الإسرائيلية على جزء منها.

والسؤال الكبير، هل يمكن أن تشكل "الصفعة الأردنية" العلنية وما رافقها من هجوم مباشر ساخر فتحه وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في تصريحات لقناة "سي أن أن"، لتصبح حدثا وليس خبرا، مقدمة لنهاية مسار وطي صفحة نتنياهو السياسية، من باب لم يكن ضمن حسابات خاصة لمن يخطط البقاء رئيسا لحكومة الكيان، بعد أن باتت "الصفعة العلنية المزدوجة" حديث الساعة السياسي في إسرائيل.

ومن ذاك السؤال الكبير، نسأل فرعيا، هل يتم وقف منح "هدايا مجانية" للعنصري نتنياهو، فكراهيته ليس للفلسطيني، كما يعتقد بعضهم، بل هو كاره للعربي، أي عربي ما دام ليس راضخا للرغبات الصهيونية.

هل تكون "الصفعة المركبة" القشة التي كسرت ظهر بقاء نتنياهو، وبداية نهاية عهد هو الأكثر عنصرية وتطرف ضد العربي والفلسطيني منذ عام 1948، رغم كل "الهدايا المجانية" التي منحت له عربيا.

هل تدق ساعة الحقيقة بزوال شخصية لا تستحق سوى الرجم بكل أشكاله ثمنا وعقابا...!

ملاحظة: قرار فصل د.ناصر القدوة من حركة فتح مثل مظهرا قراقوشيا نادرا...وأظهر ان "الغضب – الحقد" انتقل من المظهر الى الجين، مع أن ناصر بشخصه ليس "عدوانيا أبدا"...ولكنها حالة الارتعاش بكل ملامحها...والفهيم أكيد فاهم!

تنويه خاص: تقرير الصحيفة العبرية "هآرتس" عن شراكة سارة لزوجها بيبي في تعيين رؤوساء أمن الكيان، تمثل كشفا فريدا، عشان ما يقولوا بس في بلادنا أولاد الحاكم يعينون قادة أمن ونيابة وقضاء غير الموظفين بدرجة وزير...كله زلابية!

على هامش انتخابات لن تحدث.."تيار وطني جديد" في الأفق!

كتب حسن عصفور/ يوما بعد آخر، تتكرس حركة "الهروب الانتخابي" التي أعلنها الرئيس محمود عباس بكل مكوناتها الثلاثية، وسينتظر الفلسطينيون زمنا الى حين رؤية "حراك سياسي جديد" يعيد الاعتبار للنظام "المخطوف" عمليا منذ عام 2007 بين فصيلين لا يبحثان نهاية أزمة، بل يعملان على تجديد "شرعيتها" اتفاقا وعبر مراسيم نالت من البعد القانوني الذي أسسته السلطة الوطنية في الانتخابات العامة 1996.

مبدئيا، الحديث عن الانتخابات فتح حراكا سياسيا عاما في بقايا الوطن، ومنح المواطن زاوية نقاش على ما يجب أن يكون وبدأت عملية محاسبة فصيلي الحكم، واتسعت دائرة حساب الفشل العام في القضية الوطنية، بل انهما ساهما موضوعيا في توسيع حركة استيطانية وتهويد غير مسبوقة، وعزل مدينة القدس بمحيطها عن جسد النظام، وتوقف الفعل الكفاحي الشعبي.

الى جانب فشل نادر في إدارة الحكم والبعد الاجتماعي وتنمية الفساد ليصبح جزءا من ملامح النظام، وتعززت "العصبوية" وثقافة كراهية الآخر، ما أدى الى أن يصبح الانقسام كأنه فعل مستدام يحتاج الى "ثورة شعبية شاملة"، تؤدي الى حضور قوى قادرة على حصار أدواته التي عملت على إدامته، وحريصة عليه كونه قناتها للسيطرة والحكم.

من بعض فضائل مراسيم الرئيس محمود عباس "الانتخابية"، أنها ولدت حراكا لن ينتهي بتأجيل الانتخابات أو الغائها، بل ربما يأخذ أبعادا جديدة وفتح الباب لـ "ولادة حركة سياسية" تكون قوة موازية أو مزاحمة لطرفي الانقسام، وتخلق تيارا مستندا الى التراث الوطني العام مع رؤية معاصرة وفكر حداثي لبناء نظام فلسطيني.

ربما الفائدة الأبرز لفتح المسألة الانتخابية، هي خلق فرص جادة نحو ولادة "التيار الوطني المستحدث"، بعد أن كان ذلك يبدو فعلا اتهاميا بل ومستحيلا في ظل سطوة وسيطرة فصيلي الحكم، بما لهما من تاريخ وأدوات في ذات الوقت، إمكانية كانت تقترب الى حد العدم واللاممكن، وفجأة باتت هي الحديث الأهم في المشهد الوطني، وانتقل النقاش من هل هناك فرصة لوجود "تيار وطني" ديمقراطي أو شبه ديمقراطي الى متى وكيف يمكن ولادة ذلك التيار.

الانتقال من اللاممكن الى الممكن الملموس يمثل الحدث الأهم، وقد يكون حدثا بملامح تاريخية لو أكمل عناصر التكوين، وفتح الباب لحركة التجديد العام، ما سيترك بصماته وأثره على مختلف المكونات الحزبية القائمة، وسيكون للتيار دورا مركزيا في فرض نقاش شمولي حول طبيعة ومستقبل النظام السياسي الذي يجب يكون، وآليات كسر "القطبية الحزبية" الضارة.

قيمة ولادة "تيار سياسي مستحدث"، أنها ستجبر القوى الأخرى على إعادة التفكير في واقعها الذي أصيب ببلادة فكرية – سياسية، فقدت القدرة على رسم الرؤى في المجالات كافة، ضمن حركة "اتكالية" أدت الى سبات التفكير العام وانحصاره في البحث عن "مصالح خاصة" بغطاء وطني.

قد يرى البعض أن الحديث عن ولادة التيار المستحدث لا زال مبكرا، لكن الواقع الذي أنتجته مراسيم الرئيس الانتخابية قال غير ذلك، وكشف كم هي الحاجة موضوعيا له، بل وتبين أن هناك قدرة لبنائه من منابع متعددة، بملامح فكرية متنوعة.

والآن، الجوهري في النقاش الوطني لن يستمر حول الانتخابات بذاتها، بل فيما بعد عدم إجراءها وما سيكون من ملامح سياسية تهز واقع السكون الذي طال...!

ملاحظة: هل تكون رسالة إسرائيل بمنع حسين الشيخ من زيارة القيادي مروان البرغوثي في السجن، مع أنه مسؤول التنسيق معها، الرصاصة الأولى لدحر الانتخابات...أكيد المنع مش مزاج..عهيك لململوا الأوراق ووفروا "المصاري"..!

تنويه خاص: كلما زاد "ردح الكلام" من قوى الجهل والظلام فتأكد أنها تزداد ضحالة فكرية وسياسية...غريب نفس الملامح لتلك الفئة الضآلة والحاقدة تجدها حيثما رفعت رايتها المخالفة لراية الوطن!

عن "رسائل التهديد" الإسرائيلية الى عباس؟!

كتب حسن عصفور/ في حملة لا يبدو أن "الذكاء" وصل اليها، قام بعض من مسؤولي حركة فتح (م7)، بالحديث عن تهديد إسرائيلي للرئيس محمود عباس في حال أصر على اجراء الانتخابات الفلسطينية، وبعضهم زل لسانه بشكل قد يثير باب السخرية الشعبية التي فتحت شهيتها أخيرا، بقوله إن الرئيس طالب رئيس الشاباك الذي جاء حاملا "التهديد" بالمغادرة بعد أن "انتهى الكلام".

بعيدا عن تلك الأقوال التي لا يصدقها من قالها، وليس من استمع اليها، فزيارة رئيس الشاباك نداف أرغمان الى مقر المقاطعة، حمل رسالة شرحت الرؤية الإسرائيلية حول قضايا محددة، وفقا لما نشر الإعلام العبري، دون أن تنفي مصادر المقاطعة (مقر الرئيس عباس) صحة ما ورد فيها، بل أنها لم تعلن أصلا عن ذلك اللقاء.

القضية الأولى، التي قام تطرق لها أرغمان قضية الانتخابات، واعتبر أنها لن تحقق للرئيس "هيبته السياسية" ولا الاستقرار السياسي الذي يعتقد، وأن مشاركة حماس في "النظام الرسمي" حكومة أو برلمان سيؤدي الى حدوث ارباك كبير في العلاقات مع إسرائيل (بما فيها التنسيق الأمني وربما المدني).

القضية الثانية، المحكمة الجنائية الدولية، وتلك قضية مركزية في الرؤية الإسرائيلية، كونها ستفتح الباب على مصراعيه، للمرة الأولى منذ عام 1948، يبدو أن هناك إمكانية لملاحقة قيادات دولة الاحتلال على ما ارتكبوه من "جرائم حرب" ضد الانسان والأرض في فلسطين، وأبرزها الاستيطان الذي يمثل دليلا لا يحتاج الى أوراق وشهادات، فكل حجر هناك ينادي هنا مستوطنة.

قرار الادعاء في المحكمة الجنائية يمثل تطورا نوعيا في الصراع بالمنطقة، وفي حال استكماله سيضع دولة الكيان نظاما وقادة سياسيين وأمنيين تحت "المطاردة الساخنة"، ولذا ستعمل بكل السبل كي تمنع تعاون فلسطين (السلطة والدولة) مع المحكمة الجنائية ضمن ما يمكنها ذلك.

القضية الثالثة، تتعلق بالقدس ومنطقة (ج)، حيث تعتبر إسرائيل أن الحديث عن انتخابات فيهما لن يكون كونهما تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وجزء منها مرشح عمليا للتهويد، وقد تسارع الانتخابات بتلك العملية، وما يحدث في حي الشيخ جراح بداية لما سيكون.

ولكن، هل حقيقة ان ذلك يمثل تهديدا خاصا بسبب مشاركة حماس في الانتخابات العامة، التي أعلنها الرئيس عباس، أم أنها تستخدم كذريعة لا أكثر تمهيدا لتحقيق غايات أخرى.

مشاركة حماس في السلطة، حكومة وبرلمان، لم يمثل عقبة أبدا لإسرائيل، ولن يمثل لو أن الأمر يقف عند تلك المسألة، ولكن جوهر الرفض الإسرائيلي يستند الى عدم انتهاء الانقسام، الذي يمثل الهدية التاريخية التي قدمتها حركتي فتح وحماس لدولة الكيان، ولذا فجوهر الاعتراض ليس على الانتخابات ومشاركة حماس فيها، بل لعدم الوصول الى نقطة انهاء الانقسام ووحدة "النظام السياسي".

حماس في قطاع غزة لديها أفضل اتفاق تهدئة مع إسرائيل، وتمثل حراسة مطلقة للأمن على السياج الفاصل، والضفة لم تهتز أبدا حركة التنسيق الأمني رغم كل الضجيج الفارغ الذي قيل في حينه، ولذا فالكيان يعلم تماما أن الأمر ليس مشاركة حماس فيها، بل عدم قتل "الدجاجة التي تبيض ذهبا سياسيا" له، المعروفة عالميا باسم الانقسام، ولذا ستعمل بكل السبل كي يستمر.

وافتراضا أن الرئيس عباس وحركته أصرا على "التحدي" ورفض كل أشكال "التهديد"، حتى لو وصل الأمر الى حصاره (سيناريو خيالي)، إسرائيل ستعلن فورا تهويد جزء من الضفة وخاصة في منطقة (ج) والأغوار وأحياء بمدينة القدس، وتمنع أي حضور فلسطيني رسمي بها، وبالتالي لا انتخابات هناك.

والسؤال هل حقا سيقدم الرئيس على الصمود والتحدي، بعيدا عن "التجربة" ومعرفة المسار منذ عام 2005، وموقفه خلال هبة النفق 96 والمواجهة الكبرى من 2000 – 2004، لا يشير الى مسار مواجهة شامل مع دولة الكيان أبدا عدا "عن بعض كلام يرتفع صوتا".

وكي لا نصل الى معادلة "انتخابات مقابل تهويد"، يجب التفكير بما يمثل "ردا وطنيا" بعيدا عن حسابات "الصندوق الإسرائيلي"، وبالتأكيد لو أن الأمر ينطلق من حساب وطني هناك الكثير، ولكن لو كانت الحسابات خاصة بمقاس من يعتقدون أنهم خطفوا "القرار الوطني" وانتهى الأمر، فتلك مسألة أخرى لها حسابات أخرى.

كيف يتم مواجهة "الحلم الإسرائيلي بديمومة الانقسام" بفعل فلسطيني حقيقي بلا ادعاءات فارغة، بعيدا عن "استعراضات" تتعلق بما بعد عباس...فإعادة التفكير بقواعد العمل وفقا لجوهر المعركة هو الأساس الذي يجب أن يكون...وكل جعجعة أخرى ليس سوى خدمة عملية لهدف دولة الكيان.

ملاحظة: الى أمي حيث هي الآن هناك...والى أمهات فلسطين وعالمنا الإنساني قبلة على الرأس وفاء وعلى الجبين حبا وعلى اليدين عرفانا...يوم الأم هو يوم الربيع توافق يجسد الحقيقة المطلقة!

تنويه خاص: لو حقيقة أن هناك انتخابات، مطلوب من الرئيس عباس أن يعمل "حجر كلامي" على بعض عناصره التي تقدم خدمة لكل من ليس معه...بلاش نقول ضده...هدايا ولا هدايا بابا نويل يقدمها "فاقدي الموهبة"!

فتح و حماس..."التطبيع قبل الشراكة"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قررت حركتي فتح (م7) وحماس السير في طريق المهادنة، لغايات وبرغبات متعددة، ولأهداف مختلفة، فما يصدر عن المواقع القيادية للحركتين لا صلة له بالتعبئة الداخلية، الرسمية أو غير الرسمية، بل لا يوجد أدنى تقاطع "موضوعي" بين المسألتين.

قيادات من الحركتين، لا يملان من ترداد أن "الشراكة" قادمة بينهما، وتحت عبارة "المصلحة الوطنية"، الذريعة التي لم تكن جزءا من سلوكهما طوال سنوات النكبة الانقسامية، بل كلاهما ألحق بها من الضرر ما يفوق "الخيال السياسي"، وتجاوز خيال الإسرائيلي صاحب صناعة "المشهد الانقسامي".

وآخر طبعات "الشراكة" التي تبشر بها قيادة حركتي النكبة المعاصرة، بعد تراجع تشكيل "قائمة انتخابية مشتركة" لأسباب العداء المخزون بينهما، الترويج لما سيكون بعد الانتخابات التشريعية (لو سمحت لها دولة الكيان دون أن تأخذ ثمنا مسبقا)، حيث أطلق البعض منهما هدفا بديلا، متعلق بـ حكومة وحدة"، بين الفصيلين وبالطبع لا يغلق الباب على من يرغب (مستثنى منها بالتأكيد الكتل التي يمكن أن تفوز وأصلها من فتح).

وبعيدا عن هل يمكن لحركتي فتح (م7) وحماس بتحقيق النصف زائد واحد، في البرلمان القادم، لضمان تحقيق "هدفهما المشترك"، حيث المؤشرات لا تقول بأن

ذلك مضمونا، بل قد يكون بعيدا، ولكن افتراضا بما يتمنون، كيف يمكن الحديث عن "شراكة حكومية" في ظل حملة عدائية تصل الى حد التخوين من هذا لذاك والعكس.

الحرب المستعرة، وما قبل بدء الحملة الانتخابية الرسمية، تعلن أن "الكراهية المتبادلة" و"ثقافة العداء" هي السائد بين أوساط الحركتين، اللتان تعتقدان أنهما قدر المستقبل، فاللغة التي تنتشر لا يمكن أبدا أن تنتج أي شكل من أشكال التعاون وليس الشراكة، وتلك ليس حصرا على القاعدة الحزبية بينهما، بل تمتد لأوساط قيادية مسؤولة، ومنها في الخلية الأولى.

الحديث عن "شراكة حكومية" بعيدا عن وصفها "وطنية" لأنها حتما لن تكون كذلك لأسباب متعددة، يحتاج قبل ذلك وضع أسس محددة لضمان أن تكون "شراكة مستديمة" لزمن لا يعيد تكرار الانقلاب الأول 2007، فما سبقه كان أكثر كلاما وحدويا" مما هو الآن، وبالتأكيد لا يمكن نسيان مشهد الحال في مكة وهما يقسمان ويتعاهدان على الحرص والتوحد، وكان ما كان بعد أسابيع قليلة جدا.

ليس مهما أن تقول إنك "وحدوي"، بل ما قبلها يجب أن تعيد ترتيب تربية الذات الحزبية، بمعنى "الشراكة"، وكيف لا يجب أن تنكسر أمام أول "مطب: خلافي، ولنتابع فقط للدلالة، كيف خرجت فجأة بعض قيادات حماس لتصف رئيس السلطة وفتح (م7) محمود عباس، وكيف يتحدث بعض قيادات فتح عن حركة حماس...

مظاهر تبشر أن الكراهية لا تزال مستأصلة في التكوين الثقافي لهما، يحدث قبل أن تبدأ حركة توزيع المغنم الانتخابي بينهما لو كتب لهما تحقيق الأغلبية في البرلمان القادم، رغم صعوبته جدا، ولكن افتراضا، فما سيكون الحال لحظة توزيع الحصص الوزارية.

وهنا، لو فازت فتح بمقاعد أعلى من حماس، هل ستقبل بما سيكون لفتح من تفوق وزاري، خاصة ما يتعلق بـ "وزارات السيادة" مثلا، وهل سيسمح لحماس أن تكون هي صاحبة اليد العليا في بعض تلك الوزارات لو أنها تصدرت الكتل الانتخابية، وفتح في المرتبة الثانية، حسب الممكن الانتخابي.

هل ستقبل كلا الحركتين بالموقع التالي، خاصة وان الرئيس عباس، لن يسمح لغيره وفصيله أن يكون صاحب "السيادة" على وزارات "السيادة"، والتي قد تتسع حسب المشهد القادم، ولكن الخارجية والداخلية والعدل، وربما الإعلام لن تترك للآخرين.

لو أن الأمر بحثا في "شراكة حكومية" فلما لا تبدأ حركة "تطبيع علاقات حزبية شاملة" كمقدمة لتصويب المشهد العدائي نحو "حيادية" انتقالية على طريق تأسيس الحالة الاختلافية فوقا لقانون وليس وفقا لمرسوم...دون ذلك، فالوحدة أو الشراكة ستبقيان لغة تلفزيونية كثيرها بهلواني المظهر والمضمون.

ملاحظة: لنساء فلسطين ولنساء كوكبنا ترفع قبضة عرفان مستديمة لمن منح الحياة الإنسانية في يوم 8 مارس / آذار...ولأمي سلاما لك حيث أنت هناك بعيدة... رغم دوام حضورك بي معي!

تنويه خاص: رئيس حركة ميريتس اليهودي الإسرائيلي كسر الجدار الصهيوني، باعترافه أن الجنائية الدولية محقة في مطاردة مجرمي الحرب في الكيان...شجاعة فتحت عليه نيران حرب عنصرية سياسية...!

فتح وغيرها "تشرعن" انقلاب حماس...و"محاكم التفتيش"!

كتب حسن عصفور/ ربما يسجل التاريخ أن يوم 16 مارس (آذار) 2021، يوما أسودا في الحياة السياسية الفلسطينية، ونقطة فاصلة في تكريس "قوننة" مفاهيم شاذة والذهاب نحو زرع "أسس" الانفصال من بعده السياسي الى البعد الاجتماعي، وتشجيع نشوء "الداعشية الثقافية"، ما يساعد عمليا على نشر الإرهاب الفكري بمسميات مختلفة.

ما نشر عن وثائق تم التوقيع عليها من أجل الذهاب الى انتخابات تشريعية "ضبابية"، ومنها وثيقة "موضوعات تواجه لجنة الانتخابات" نصت في المادة

الأولى فقرة ج، على اعتبار "ازدراء الأديان واهانة الشعور الديني"، جرائم مخلة بالشرف تمنع كل متهم بها من الترشح للانتخابات.

تلك سابقة قانونية تاريخية في فلسطين، ستؤسس موضوعيا الى بناء "محاكم تفتيش جديدة"، تطارد كل من تراه "السلطة الحاكمة" سواء كانت موحدة أو تستمر متقاسمة الوظائف، معارضا لها بتهم مستندة الى تفسيرات بلا حصر الى تعابير "ازدراء الدين واهانة الشعور الديني".

التدقيق في التعابير، سيجد ان الموقعين على تلك الوثيقة أو الموافقين عليها صمتا، باتوا طرفا في خنق الحرية الفكرية التي كانت سمة للشعب الفلسطيني، تمايز بها في فترات طويلة من تاريخه السياسي، بل أن شعار "الدين لله والوطن للجميع" لم يكن شعارا فحسب، بل كان جزءا من الثقافة الوطنية، خاصة أن فلسطين بلد متعدد الانتماءات الدينية والفكرية.

هل يدرك من وقع على تلك الوثيقة الداعشية، انه سيمنح الصهيونية السياسية مفتاحا جديدا في التدخل بالشأن الفلسطيني، من باب غير سياسي، بل ديني، وتحت ذات المسميات التي تستخدمها "وثيقة العار" تلك، كون اليهودية بشكل ما متواجدة في فلسطين الى جانب الإسلام والمسيحية.
والتعابير المستخدمة، والفصل بها ضمن محكمة الانتخابات كشرط، تفتح باب ما هي الأسس التي ستصدر وفقا الأحكام، وما هو تعريف "ازدراء الأديان واهانة الشعور الديني"، هل هناك نص يحدد ذلك بكل عناصرها، أم تترك للقاضي ليقرر هل هذا يعتبر إهانة أم ازدراء أم شبهة أم اقتراب منهما، وهل سيكون القضاة ممثلين لكل الأديان في فلسطين، وكذلك للعلمانيين، ام سيكون قصرا على مسلمين ومسيحيين، دون اليهودي والعلماني، ليقررا كل ما يتعلق بذلك التعبير، الذي له بداية ولا يوجد له نهاية.

ومن تأسيس "محاكم التفتيش" الداعشية الى "شرعنة" الانقلاب الحمساوي، الوثيقة ذاتها أشارت الى اعتراف حركة فتح (م7) لأول مرة منذ يونيو /حزيران 2007 بانقلاب حماس واعتباره "شرعيا"، بالمعنى السياسي – القانوني، من خلال اعترافها رسميا، هي وغيرها من فصائل، ربما بعضها وقع دون تدقيق أو فهم لما تم التوقيع عليه، بأجسام حماس "القضائية – الأمنية"، ومنحها الضبطية

الرسمية للتدقيق والمراقبة على ما سيكون من انتخابات، وبالتالي بحكم حماس القائم في قطاع غزة.

ففي الفقرة الثانية بعنوان "الإشراف الأمني والقضائي"، أكد النص على تعامل لجنة الانتخابات مع "مرجعية أمنية وقضائية واحدة، تمثل في وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى في الدولة، على أن يتم التنسيق بين قائد الشرطة في الضفة مع قائد الشرطة في قطاع غزة (حماس)، على إيجاد آلية مشتركة لتأمين العملية الانتخابية، والتنسيق بين رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام بالضفة الغربية ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام بقطاع غزة (حماس)، فينا يتعلق بجرائم الانتخابات المنصوص عليها في قانون رقم (1/ 2007) وتعديلاته.

نص صريح وناطق، أن أجهزة حماس الانفصالية أصبحت شرعية وفقا لتلك الوثيقة، وعليه باتت جهة ومرجعية قانونية، وبالتالي فالحكومة القائمة في قطاع غزة تكتسب الشرعية السياسية والقانونية، وهي مقدمة لاعتبار ما كان منذ يونيو 2007 عمل "شرعي" بكل حقوقه.

وثيقة "عدم المحكومية والإشراف الأمني والقضائي على الانتخابات" تمثل بوابة جديدة ليس للتقاسم القادم بين "فتح – م 7 وحماس" بل لتأسيس حالة من الدعوشة الفكرية المستحدثة في بقايا الوطن الفلسطيني.

وهناك "فضيحة" أخرى لها وقت آخر للحديث ما يعرف بشرطية الاستقالة وقبولها.

16 مارس 2021 سيجل في تاريخ شعب فلسطين بأنه يوما للعار الوطني...وسيلاحق كل من وافق على وثيقته بجرم الخيانة الفكرية – السياسية، ومطلوبا لعدالة ثقافة الثورة وشعب طائر الفينيق.

وقبل الختام سلاما لروحك يا خالد الشعب ياسر حيث أنت!

ملاحظة: د.اشتيه تحدث عن "وعدين" سنراهما قريبا في بقايا الوطن..واحد يتعلق باللقاح وآخر يتعلق باتصال بايدن مع الرئيس عباس... تصريحه ذكرنا بأيام زمان تقربوا "فيلمين بتذكرة واحدة"..ماشي لاحق العيار!

تنويه خاص: "يا سنوار ..ويا هنية .. وين المنحة القطرية" وبدنا رواتب 100%...هتافات موظفي حكومة حماس المقهورين...توقيتها ذكي جدا...جهز الشنطة يا فلان ومش العمادي هاي المرة!

تقرير الخارجية الأمريكية إنذار لـ "قيادة" فلسطينية تائهة!

كتب حسن عصفور/ لعلها المرة الأولى التي تقوم بها إدارة أمريكية بتمرير قرار خاص في مجلس الأمن حول الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس بتاريخ 23 ديسمبر/ كانون الاول 2016، عندما امتنعت عن التصويت، ما اعتبر في حينها "موقف تاريخي".

وكان الاعتقاد أن انتقال الموقف الأمريكي من "جدار الصد" لمطاردة دولة الاحتلال، الى السماح بالإجراءات الدولية ضد "دولة وحيدة" تخالف الشرعية الدولية" منذ وجودها عام 1948، بعد أن خالفت قرار التقسيم والجزء الخاص بمدينة القدس، وقضية اللاجئين، وكانت أمريكا على رأس قوى الحماية الدولية للكيان الشاذ سياسيا وقانونيا ومحتلا لأرض وشعب.

ولكن، يبدو أن الامتناع "التاريخي" عن التصويت كان حدثا مارقا في السياسة الأمريكية، وكأنه محاولة ترضية من إدارة بايدن في حينه لامتصاص حجم الكراهية والغضب الذي تفجر عربيا من سياسية احتضان "الجماعة الإخوانية"، ومحاولة هز الاستقرار السياسي العربي ب تشجيع الإرهاب والتطرف، خاصة في سوريا ومصر وقبلهما العراق، تحت ذريعة "التغيير الديمقراطي".

ومع وصول ترامب، واعتقاد البعض العربي "ضيقي الأفق"، ان الجديد السياسي الأمريكي قادم، خاصة مع إرسال إدارته عناوين الذهاب الى "حل سياسي" للصراع الفلسطيني العربي مع إسرائيل، حتى تكشف الأمر عن خطة التهويد والضم وتقسيم المقسم الفلسطيني، عبر ما عرف إعلاميا بـ "صفقة ترامب"، وبدأ التنفيذ العملي من خلال الاعتراف بالمفهوم الصهيوني لـ "مسألة القدس"

واعتبارها عاصمة للكيان، في أول كسر عملي لما ورد في قرار الأمم المتحدة 181 حول مدينة القدس، وما تلاها من قرارات لاحقة حتى وصول ترامب.

والواقع أن إدارة أوباما كان أول من كسر "طابو سياسي" حول القدس أكتوبر 2015، بعد اتفاق كيري مع الأردن وإسرائيل (في غياب كلي للسلطة الفلسطينية) لتركيب الكاميرات، حيث بدأت خارجية أمريكا تستخدم تعبير "الحرم القدسي / الهيكل)، وكان صمت الرسمية الفلسطينية أول قرار صريح بتمرير مخطط تهويد الحرم القدسي وساحة البراق وحائطها.

ومنذ انتخاب بايدن، ورغم "تهليل" الرسمية الفلسطينية للتغيير الرئاسي، وصل الى أن اعتبر بعضهم أن موقف الرئيس عباس من ترامب كان أحد أسباب التغيير، سذاجة سياسية لا أكثر، فجاء الرد سريعا عبر وزارة الخارجية الأمريكية، التي بات "يهوديا" على رأسها، بالتأكيد على قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، وعدم فتح قنصلية في القدس الشرقية كونها ستبقى ضمن السفارة، مع التفكير بفتح مكتب "تسهيلات" للفلسطينيين لا أكثر.

ولن نتوقف أمام موقف أمريكا من قرار "الجنائية الدولية" التي قررت فتح تحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها حكومة الكيان منذ 1948 وقبلها حتى تاريخه، ولكن التطور الأخطر سياسيا وقانونيا، ما ورد في تقرير خارجية بلينكن الذي صدر يوم 30 مارس / آذار 2021، حيث أسقطت تعبير الأراضي المحتلة عن الضفة والقدس وقطاع غزة، وكان التبرير أكثر انحطاطا سياسيا من التغييب، عندما اعتبرت أن الأهم هو "الوصف الجغرافي" وليس الاعتبار السياسي القانوني.

رسائل القرار الأمريكي تستبق قرار الجنائية الدولية باعتبار أنها ليست أرض محتلة، وهي إغلاق ملف محاسبة إسرائيل وكسر كل قرار الشرعية الدولية (الجمعية العامة ومجلس الأمن والمنظمات التابعة لها)، ومقدمة عملية لحصار أي قرار فلسطيني خاص لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 بقبول فلسطين دولة مراقب، وحددت حدوده الجغرافية قرار المحكمة الجنائية الدولية في الضفة العربي والقدس وقطاع غزة.

هل ستدرك "الرسمية الفلسطينية" مخاطر التقرير الأمريكي وتبدأ في إعادة صياغة خطة تنفيذ إعلان دولة تحت الاحتلال، وتعمل على الخلاص من الانقسام بصفته "الدجاجة التي تبيض ذهبا" لإسرائيل.

الرئيس عباس أغرق المشهد بلعبة الانتخابات وأحدث شروخا مضافة فوق الشروخ الانقسامية، ليس في الواقع الفلسطيني بل وصلت الى عمق حركة فتح، بعيدا عن كل الغوغاء الناكرة لحقيقة ما أصاب طليعة الثورة، فكسر عامودها الفقري.

قبل الندم الكبير وقد يكون الأخير...اذهبوا الى الصدام الكفاحي مع العدو القومي بديلا لاختراع صدام مع الذات الوطنية...لو أريد حقا حماية "بقايا المشروع الوطني"...وغيرها لن ينفع ندما بل يستوجب معاقبة وحسابا...!

ملاحظة: فجأة خرج بعض من حماس ليهدد أنه لن يسمح بتأجيل الانتخابات...والأغرب أن يرى الحديث عن مسألة حق أهل القدس في المشاركة كما كان قبل التعديل...الغريب أن اسم قائمة الحركة "القدس موعدنا"...على هيك صار بدها توضيح شو قصدكم!

تنويه خاص: جيد "انتفاضة" مؤسسات المجتمع المدني ضد مراسيم الرئيس عباس القراقوشية...لكن الملفت ليش الآن مش أيامها...ما يكون الأمر مرتبط بتجديد قنوات الدعم وشروطه...فسروها بس مش على طريقة "مفسر الأحلام".

لا انتخابات بدون القدس...هل من تحديد يا أنتم؟!

كتب حسن عصفور/ من ميزات "المراسيم الرئاسية" الخاصة بتعزيز السلطة المطلقة للرئيس محمود عباس و"شرعنة" الانقسام – الانقلاب الحمساوي، انها حركت بعضا من "البلادة السياسية" التي سيطرت على المشهد العام، في ظل غياب المواجهة الوطنية مع دولة الكيان، وفتحت منفذا لإعادة بحث قضايا كان الحديث عنها يمر عابرا.

ومن أبرز القضايا التي عادت للحضور الإعلامي، قضية القدس حيث أصبحت جزءا من "الكلام الانتخابي"، بتعبير يبدو انه لا زال غامضا أو ضبابيا، فالقول عن لا انتخابات بدون القدس تصويتا وترشيحا، لا يضمن وضوحا سياسيا بأن الأمر يشمل كل أبعاد العملية الانتخابية.

التصويت والترشيح، يتطلب وضع قواعد محددة لتلك العملية، والأسئلة هنا، تبدأ من الدعاية الانتخابية بكامل مظاهرها في القدس الشرقية، الأحياء والبلدات التابعة لها، من البلدة القديمة حتى كفر عقب والرام وقلنديا وأبو ديس، بما يسمح فتح مكاتب لكل المشاركين بعيدا عن تمييز أو منع أو مطاردة، وصولا الى المشاركة التصويتية في داخل العاصمة الأبدية، وليس عبر مكاتب في ضواحيها التي تخضع للسلطة مدنيا، او ما يعرف بمناطق (ب).

من البدايات لا يوجد أي مؤشر أن دولة الكيان ستمنح القدس حقها السياسي كما كان لها عام 1996، باعتبارها جزء من الكيانية الفلسطينية، تم تأجيل حسم مظهر السيادة على بعض منها الى مفاوضات الحل الدائم (اليهود لا يرغبون بتعبير الحل النهائي لارتباطه بشعار هتلر حول ما سمي بمذابح اليهود)، وكي لا يتم "تثبيت" الرؤية التهويدية للقدس، يجب تطوير الحضور الفلسطيني عبر الانتخابات في القدس منطلقا من 1996، وليس ما هو أقل منها، لأن الذي حدث من "تنازل جوهري" عام 2006، كان تمريرا لمخطط التهويد الصريح، لا يجب السماح له أن يعاد، ولا يجب التضحية بالقدس مقابل "مصالح تقاسمية" ما، تحت غلاف خادع.

الاكتفاء بالحديث العام عن لا انتخابات دون القدس، تصويتا وترشيحا لا يعبر عن الحقيقة الكاملة، ولا يمثل سلاحا فلسطينيا تعبويا في مواجهة التهويد، خاصة مع معركتي حي الشيخ جراح والخان الأحمر، ويمكن الاستفادة من المعركة الانتخابية لمواجهة الحملة العنصرية الاقتلاعية في إطار مخطط تهويدي واضح، تقوم بها دولة الكيان، ما يجب أن يصبح أولوية في المعركة السياسية العامة، ومنها الانتخابات.

الهروب نحو التعميم يمثل رسالة "تفاوضية" مع سلطات الاحتلال، لو أصرت السلطة على الانتخابات، او لم تذهب اليها، فغياب أسس التحديد لماهية مشاركة

أهل القدس "رسالة مفتوحة" تحمل بعدا تنازليا يمكن مناقشته، خاصة في غياب أي دور عملي للسلطة الفلسطينية مؤسسات وأعضاء رسميين، وانتفاء مشاركة قيادة حركة فتح التي تستطيع الوصول الى المناطق الساخنة في القدس، الشيخ جراج والخان الأحمر.

الغياب عن "المواجهة الكفاحية" واستبدالها بـ "المواجهة الافتراضية" عبر التطبيقات التقنية الحديثة، رسالة تكمل الضبابية حول مفهوم المشاركة المقدسية، وعملية تفاوضية من "تحت الماء".!

الأمر هنا لا يقتصر على السلطة وفصيلها الرئيسي فتح (م7)، بل على مجمل القوى الفلسطينية، التي لا تزال غير محددة في موقفها من القدس في العملية الانتخابية، كما غيابها عن المواجهة القائمة، رغم أنها "أكثر" ضجيجا من فتح كلاما عن "المواجهة ومكانة القدس"، لكنها لم تتقدم بأي رؤية كاملة حول تلك المشاركة، وكأنها تتكامل تفاوضيا مع موقف السلطة وفصيلها الرئيسي.

التحديد ليس قضية شكلية، بل جوهر المعركة الوطنية في رسم حدود مكانة القدس في إطار دولة فلسطين، خاصة بعد زيارة رئيس الشاباك الى مقر المقاطعة ولقاء الرئيس محمود عباس، وما كشفت عنه وسائل الإعلام العبرية حول موقفهم من القدس.

الخط الفاصل بين حقيقة الوطنية ليس في الصراخ العام حول القدس بل بتحديد شمولي لمكانتها في العملية السياسية، انتخابات ومواجهة...غير ذلك هم "شركاء في التهويد" أي كانت "ذرائعهم"...!

ملاحظة: تصريحات نتنياهو حول مفهوم السيادة على الأراضي الفلسطينية يستحق ردا عمليا وليس تصريحا صحفيا..."فضفضة أبواب جهنم" ما عادت لها تأثير بل تحولت الى مسخرة خالص...بدها حركة مش حكي..فاهم يا فلان!

تنويه خاص: الى رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر..هل عبارات التخوين والتكفير والدجل الصريح والاتهامات الكاذبة تعتبر مخلة بالشرف تستوجب رفض قوائم أنصارها...الأمر يتعلق بتصريحات معلومة ومسامحينك بـ "النميمة" وتقارير المخبرين!

لقاح بالواسطة في بعض فلسطين.. "أم الفضائح"!

كتب حسن عصفور/ يبدو ان مسألة كورونا الوباء واللقاح، ستترك كثيرا من بصماتها في مختلف نواحي الحياة، بعيدا عما قد يكون من البقاء أو الموت أثرا لجائحة لا تعرف "وساطة" من هذا أو ذاك.

الوباء أحدث إرباكا في المشهد الكوني، ولم تتمكن منه أي قوة عظمى أو صغرى سوى ان لا يهاجم بذاته هذا المكان أو ذاك، وكانت نسبة الوفيات والإصابات في الدول التي يقال إنها الأكثر تطورا هي الأعلى، ليس عجزا بل لأن الوباء يحتاج التزاما بإجراءات تبدو منهكة وصعبة على من اعتاد حياة خارج "القيود".

غالبية الدول سارعت الى ترتيبات خاصة، وكل حسب ما ممكن له، ومن بينها كانت "دولة فلسطين" وفقا لتعديلات الرئيس محمود عباس المراسمية الأخيرة، التي أعلنت مرارا وتكرارا انها عملت وتعمل وستعمل لمواجهة الوباء، ويوميا يخرج من الناطقين متعددي المهام، ليشرحوا الى الشعب آليات وإجراءات تقوم بها "الحكومة" للحد من انتشار الوباء.

وأخيرا، أعلنت الحكومة رسميا أنها تمكنت من توفير اللقاح المضاد للوباء، وبات ممكنا تناوله، دون ان تحدد كيف ولمن ومتى، ولكنها قالت بتوفره، دون التدقيق فيما هي حقيقة الفعل وفقا للكلام، ورغم رفضها تبرعات لقاح من دولة عربية تحت ذريعة "ثورية" أنها ضد التطبيع، فلن نقف أمام مصداقية سبب الرفض، اهو "وطني" أم "شخصي" لغاية في نفس رافضها.

وبين الكلام المتلاحق عن توفير اللقاح، و"التفاؤل الشعبي" بأن بعض المواجهة ستبدأ، خرجت واحدة من مؤسسات العمل الأهلي لتفجر أحد أبرز القنابل السامة وطنيا واجتماعيا، عندما نشرت تقريرا يوم 27 فبراير 2021، تعلن من خلاله حدوث "واسطة" في توزيع اللقاح، ولا توجد آلية واضحة لكيفية الحصول عليه.

اتهام لا يحمل تفسيرا لغويا بصراحته المباشرة، ولم يكن سريا بل جاء علنيا، وبلغة عربية غير مترجمة، ولكن الحكومة والمؤسسة الرسمية بكل أركانها، تجاهلت تماما أحد أخطر التقارير التي تمس بمصداقيتها أولا، وتؤكد فسادها

ثانيا، وتشير انها ليست حريصة على حياة الناس بقدر حرصها على "بعض الناس"...

تقرير ما كان له أن يمر ساعة واحدة بعد نشره إعلاميا، دون أن تنتفض الحكومة وأركان السلطة بكل مكوناتها لمتابعة مجرى التقرير، وتبدأ بالتحقق فورا، وتشكل "لجنة طوارئ خاصة" لمعرف "الحق من الباطل"، ولو كان به حقا فالحساب يجب أن يكون بحجم الجريمة، وإن كان قولا باطلا فيجب عقاب مروجي الباطل بقيمة الأثر المتروك اجتماعيا لسمعة وتأثير.

تخيلوا لو أن التقرير صدر عن مؤسسة عبرية أو أجنبية بلغة إنجليزية، هل يمكن أن يمر كما مر تقرير لمؤسسة فلسطينية، هل الأمر لا زال مخزونا بـ "عقدة الأجنبي"، أم ان الاستخفاف وصل الى حد "البلادة" ما دام جدار الحماية أعلى من قدرة الاختراق الشعبي...

الاستخفاف بتقرير خطير هو جريمة مضافة لجريمة الاتهام، بأن تصبح حياة الانسان الفلسطيني سلعة تبحث عن رشوة كي تواجه الوباء، والبعض ينالها دون مال بل بمعرفة و"صحبجية" خاصة.

ومع ذلك، لا زال في الوقت بقية أن يسارع رئيس الحكومة النشط كثيرا في وصف الحال العام، د.محمد اشتية بأن يشكل لجنة تحقيق فورا وبلا أي انتظار، يمنحها كل الصلاحيات للتدقيق فيما تم نشره عن جريمة "واسطة اللقاح"...غير ذلك لكل قول كلامه.

ملاحظة: تأخرت وكالة الأنباء السعودية نشر خبر مكالمة أمير قطر تميم مع بن سلمان عن نشره بالوكالة القطرية ما يقارب الساعتين...معقول كان الحكي بلغة مش مفهومة في المملكة، ام كانت "قرصة ودن" من الشاب المتمرد...مجعلكة صراحة!

تنويه خاص: معقول يكون خروج "الكتلة الإخوانية" في الداخل الفلسطيني 48 عن "المشتركة" والتقارب الصريح مع اليمين المتطرف مقدمة لوساطة لاحقة بين حكومة الكيان و"حركة حماس"...بدها تدقيق كتير!

ما هو مصير مستقيلي الوظيفة حال تأجيل الانتخابات؟!

كتب حسن عصفور/ رغم "الضجيج" الكلامي الفصائلي، فقد تم تمرير "صفقة الثنائي الحاكم" فتح وحماس عبر مراسيم الرئيس محمود عباس (الخارجة عن القانون)، وأصبحت نافذة المفعول باعتبارها نص دستوري جديد ملزم.

ومن بين تلك "المراسيم القراقوشية"، يبقى مرسوم الاستقالة وشرط قبولها للترشح الى الانتخابات علامة فارقة في انتهاك نص الدستور وروحه، بل والقانون الإنساني في حق كل مواطن في الترشح دون ان يدفع ثمنا مسبقا لذلك الحق، وكأننا أمام عملية انتقامية خاصة.

ولأن النقاش في جوهر المرسوم غير الشرعي وغير القانوني لم يعد ذي نفع في هذه المرحلة، لكنه لم يغلق صفحة النقاش المجتمعي وآثاره اللاحقة، ليس من حيث جوهر المرسوم، بل فيما سيكون من نتائج نتاجه.

وفقا لشروط لجنة الانتخابات يجب أن يرفق كل موظف استقالته مع موافقة المسؤول، دون تحديد تعريف دقيق للجهة المسؤولة، غموض يراد به خنق الموظفين من البحث عن حقهم الوطني، ولكن لجنة الانتخابات وفريقها القانوني، لم تسأل الرئيس محمود عباس وفريقه "القانوني"، كما لم تسأل "المكونات الحزبية" عما سيكون مصير الموظفين المستقلين، في حال قرر الرئيس عباس تأجيل الانتخابات البرلمانية.

ربما يقال أن ذلك احتمال غير واقعي، خاصة مع التصريحات التي لا تتوقف من السلطة ورئيسها وفصيلها الرئيسي فتح (م7) وبعض كلمنجيتها فاقدي المصداقية، أنهم سائرون بقوة لإجراء الانتخابات، كونها "مصلحة وطنية"، ولكن القانون لا يجب أن يكون بمقاس "النوايا" فذلك يفقد جوهره، حيث الوضوح يجب أن يكون سيد النص.

احتمال تأجيل الانتخابات لسبب ما وطنيا أو غير ذلك يبقى قائما ومحتملا، ولذا يجب أن تفكر لجنة الانتخابات بصفتها المنوطة بتنفيذ مرسوم الرئيس غير القانوني، بالبحث عن تعديل ما، او ملحق ما كي يضمن حق الموظف المستقيل

في العودة الى مكانته الوظيفية، موقعا ومقابلا دون مساس بها، في حال تم تأجيل الانتخابات.

ضمان حقوق الموظفين شرطية توازي شرطية قبول الاستقالة في حال تم الاخلال بسبب الاستقالة، كي لا يصبح الظلم مكرر بفرض ثم التخلص من صاحب الوظيفة بغطاء "شرعي"، وتلك مسألة ليسن شكلية بل هي من صلب حماية جوهر البعد القانوني – الإنساني، الذي لا يجب أن يصبح أداة انتقام.

ضمان حق العودة للوظيفة سواء حكومية أو غيرها، هو الشرط الآخر لقبول الاستقالة دون ذلك ندخل في مشهد قد يحدث ارباكا عاما، حيث يصبح من حق كل متضرر اللجوء الى القضاء، رغم المعرفة بأنه فقد كليا استقلاليته ومركزه كسلطة ثالثة، وأصبح جزءا من مقر الرئيس (المعروف بالمقاطعة) وخاضع لسلطات موظفيه، لكن ذلك لن يحرم كل من سيفقد حقه الوظيفي، وما يترتب عليه من حقوق مالية رفع دعاوي بالجملة، وربما تشق طريقها الى جهات غير محلية، خاصة بعد أن بدأت محكمة دولية في قبول دعوات من قطعت رواتبهم بسيف الفرد المطلق.

من حق كل موظف أن يطالب بورقة ضمان قانونية من لجنة الانتخابات باسترداد مكانته مقابل الشرطية المسبقة في حال تأجيل الانتخابات.

مسألة تستحق التفكير المبكرة وقبل نهاية يوم الترشيح، وكي لا يقال "القانون لا يحمي المغفلين"، فلا تدعوهم يسرقونكم مرتين.

ملاحظة: استغلال حركة حماس لجنازة شخصية نضالية كشف أنها من الصعب أن تغرد داخل السرب...لم تكتف بكسر قانون الطوارئ ولكنها كسرت القانون الوطني برفع راية "الذات الحمساوية" بديلا لراية الوطن.. بصراحة هذا اسمه "رخص وطني" مش أكتر!

تنويه خاص: ما دام صار مسموح لأعضاء مركزية فتح (م7) الذهاب الى غزة ليش مقتصرة على من هم أصلا من أبناء القطاع...هل حماس تمنع الاخرين مثلا، أم هو "منع ذاتي" منتج لثقافة الفصل القائم أم في شي تاني ..خبرونا!

من وحي الانتخابات..هل تتخلى حماس والجهاد عن "البعد الطائفي"!

كتب حسن عصفور/ منطقيا، ووفق تجارب بلاد غير بلادنا، وبالتحديد فيما هي نظم بلا "نقاب" سياسي يستخدم للهروب من الجدل الوطني العام، في كل الملفات التي تعني حياة البلد ومواطنيه، لا توجد قيود على نقاش الضرورة التي تبحث تغييرا، او انتخاب هذا عن ذاك.

في بقايا بلادنا، بجناحيها شمالا وجنوبا، تحاول 3 سلطات أن تتحكم في مسار الجدل العام، كل وفق ما يرى، وبعيدا عن شهوة التسلط والسيطرة لـ "الثلاثي الحاكم" في بقايا الوطن (سلطة احتلال وبعض سلطة فلسطينية في الضفة ونواحي مقدسية وسلطة في قطاع غزة)، ففتح نقاش حول مسائل لا يجب السكوت عليها قد يكون الجانب الأهم الى حين إجراء الانتخابات، لو حدثت دون صفقات مريبة تمس المحكمة الجنائية.

من بين تلك المسائل، ما يتعلق بالبعد الطائفي لحركتي حماس والجهاد، بحيث لم يعد مناسبا استمرار الأمر، وكأنه قضية "هامشية"، لا تمس جوهر النسيج الوطني الفلسطيني (سياسيا واجتماعيا)، والأمر لا يقتصر على المسمى والشعار الطاغي طائفيا، كي لا يقال أن هناك في أوروبا أحزاب مسماها أيضا "طائفي"، كما الأحزاب الديمقراطية المسيحية.

المسميات الطائفية ارتبطت بزرع "فتنة ما" بدأها المستعمر البريطاني في مصر تحديدا، عبر فرض دين الدولة الإسلام كنص دستوري، ثم تشجيع تأسيس الإخوان المسلمين بشعارهم "الإسلام هو الحل" ردا على حزب الوفد وشعاره "عاشت وحدة الهلال مع الصليب"، مع آية بشعار السيفين.

وفي أوروبا، جاءت تسمية الأحزاب بمسمى ديني في سياق صراع الإمبريالية والرأسمالية مع الحركة الثورية العالمية وخاصة بعد انتصار الحركة الشيوعية في الدول الاشتراكية، وذلك رابط واضح كيف استخدم الدين لتأسيس حركات وأحزاب بغاية محددة، ولكن الأحزاب في أوروبا تطورت من حيث المضمون لتصبح "علمانية" العضوية والفكر و فصل الدين عن الدولة وحرية الاعتقاد والاختيار، ولا قيود على الانتماء.

حماس ثم الجهاد، لم يعد الأمر مقتصرا على المسمى والشعار والراية الطائفية بامتياز، بل بمضمون التنظيم فكرا وممارسة وعضوية، وربط الدين ربطا عضويا بالحياة العامة، بل أن المسجد في حماس هو صاحب القرار الأول للسياسة والتنظيم، ولا عمل لموظفين دون تزكية خلية المسجد.

نقاش البعد الطائفي شكلا ومضمونا لحركتي حماس والجهاد، يجب أن يكون جزءا من تطور النظام الديمقراطي المرتقب، الى حين تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي لتطوير البعد الفكري – الاجتماعي في فلسطين، من حيث أنها بلد بطبيعته "علماني" بحكم تعدد الانتماء الديني، بل أن فلسطين هي بلد المسيح وجزء هام من مكانتها التاريخية مرتبط بذلك.

العلمانية، أو الجزء الخاص منها بفصل الدين عن الدولة لا يمس جوهر الاعتقاد ولا الايمان بالدين ذاته، فـ "الدين لله والوطن للجميع"، و "لا دين للدولة بل الدين للناس"، فما بالنا والحديث يدور عن حركة تحرر وطني تبحث وحدة الشعب في بوتقة كفاحية، وهو ما لا ينطبق على حركتين لهما حضور واسع، كلاهما يحرم انتماء غير المسلم الى صفوفه، ما يمثل أس "فتنة مستديمة"، أي كانت النوايا التي تحكم هذا الفصيل أو ذاك.

لو أرادت حماس والجهاد ممارسة العمل السياسي فلما لا تؤسس أحزابا كغيرها وتصبح جزء من المنظومة العامة، وتترك بعدها الدعوي لجانب تنظمي مختلف كليا عن الأداة الفاعلة في النظام والمجتمع، ولحماس تحديدا تجربة سابقة عندما أسست حزب الخلاص كحزب مدني غير طائفي وغير عسكري، في زمن السلطة الفلسطينية ما قبل 2005، تجربة كان هدفها، مأسسة العمل ضمن رؤية وطنية غير دينية.

النقاش الوطني لا يجب أن يقتصر على شعارات وكلام كثيره يذهب بعد أن يتم "تنظيف" الشوارع من ركام الحملات الانتخابية، ولذا فمسألة البعد الطائفي في التكوين السياسي يجب أن تكون قضية جوهرية قادم الأيام، بعيدا عن "حساسية" خادعة.

ملاحظة: أثار "مرسوم" غير موقع وبلا رقم وتاريخ بخط اليد، حالة من الرفض العام..المشكلة لا الرئاسة كذبت ولا إعلامها نشر...شو القصة، لو في هيك انشروا لو ما فيه احكوا..الموضوع يا جبن يا ارباك أي منهما تختار!

تنويه خاص: من يلجأ لنشر الأكاذيب في الحملة الإعلانية من الآن للانتخابات، ليس سوى طرف مهزوم بداخله وسافل بفكره ولو في حساب يجب عقاب هيك أطراف عقابا لا ينسون...بس شوية حركة جد!

نتنياهو في النقب: أبوس القدم وأرعى الغنم..شرط!

كتب حسن عصفور/ بلا أي نقاش، لا يمكن للمتابع السياسي ان لا يقف عند قدرة "الفاسد السياسي الأكبر" في دولة الكيان الإسرائيلي بيبي نتنياهو في التنقيب عن كل ما يمكن أن يحقق طموحه في الانتخابات القادمة، ولا يترك وسيلة أو مكان دون أن يطرقه عله يحقق هدفا سيكون "حلم الحياة".

نتنياهو، "منتج الكذب السياسي والشخصي"، يدرك يقينا أن الانتخابات القادمة، وخلال أسابيع ستكون هي نقطة الفصل الكامل بين أن ينتهي كلص في زنزانة هرب منها طويلا، أو يؤجل ذلك المصير، ويسجل أنه الأكثر عمرا في الحلبة السياسية والشخصية التي فاقت "ملوك إسرائيل" السابقين، رغم انه لم يقدم ما يساهم في تحصين الكيان سلاما واستقرارا، رغم كل ما قامت به أمريكا لدعمه عبر اتفاقات تطبيع، لن تتجاوز "حدودا سياسية عربية" في لحظة ما.

وخلال معركة الهروب من مصير قادم، اكتشف نتنياهو قيمة الصوت العربي، فلجأ أولا الى أحد مكونات "القائمة المشتركة"، ما يعرف بالجناح الجنوبي للحركة الإسلاموية الإخوانية ورئيسها منصور، فقدم لهم "رشوة قادمة" فنجح في فك ارتباطهم بقائمة أربكت المعسكر اليميني واليمين المتطرف، فكان لا بد من كسرها ولو في جزء منها.

ثم ذهب الى الناصرة، بلد المسيح وتوفيق زياد عبر رئيس بلدية هو من نسيج تكوين التطرف ضد الفلسطيني هوية ووطنا، وأخيرا وجد جزء من ضالته أن يذهب الى النقب، الذي لم يقم له وزن لا انتخابي ولا خدماتي طوال السنوات التي كان بها رئيسا للحكومة، بدأت عام 1996 – 1998، ثمن من 2009 وحتى ساعته.

نتنياهو، الذي ذهب الى بلدة ترابين الصانع في النقب، متسولا مستجديا أصواتا لا يستحق منها صوتا واحدا، وقدم من الوعود، بتأسيس "بلدات بدوية جديدة" ومنح مليارات الشواكل لتطوير القائم منها، تحدث وكأنه لم يكن حاكما مطلقا طوال كل السنوات، التي منح المستوطنات كل شيء مقابل تجاهل كل شيء خدماتي لفلسطيني الـ 48، وخاصة البلدات العربية في النقب.

من يرى صور نتنياهو خلال تلك الزيارة، وهو جالس على الأرض ويصب "القهوة" يشعر وكأنه يملك "حنينا" لمكان وتقاليد المكان، محاولا تقليد بعض من قادة المستعمرين الأقدمين، حيث تمكنوا من تمرير "خداع المظهر" على حساب حقيقة الجوهر، ولا زالت الذاكرة العربية تحتفظ بمسمى ذاك الجنرال الاستعمار البريطاني غلوب الذي لقب بـ "أبو حنيك".

بالتأكيد، هو يدرك قبل غيره، ان من ذهب إليهم مستجديا متوسلا، مبديا الندم وعلى جاهزية مطلقة أن "يبوس القدم ويرعى الغنم" الى حين يوم التصويت...وعندها سيعود الى الحقيقة إما المصير الأسود في زنزانة طال انتظارها له، او شراكة سياسية تطيل زمن الانتظار، لكن واهم من يعتقد أنه سيكون "وفيا" ليس لأنه منتج الكذب، ولكن لأن المسار لن يعيده الى حيث هو، ولذا كل صوت له هو دعم لفساد ومزيد من حرمان لسكان الأرض الأصليين من أبناء شعب فلسطين.

التاريخ دوما غني وثري...ومن لا يتعلم منه لا يستحق أن يكون جزءا من جانبه المشرق...ولا عزاء لغير الأذكياء!

ملاحظة: ما اثارته بعض شخصيات حماس حول فساد انتخاباتها الأخيرة رسالة يجب التدقيق في مضمونها حول ما سيكون من إمكانية "تزوير" في الانتخابات العامة تحت سيطرة أمنها...فكروا منيح يا ناس!

تنويه خاص: شكلها "الهلوسة" صارت نهجا للبعض المرتعش خوفا من قادم "مجهول"...معقول يكونوا ندموا على موافقتهم للأمر الانتخابي...معقول يلجأوا للعدو لتخريبها مقابل تقديم "رشوات خاصة"...خلينا ننتظر ونشوف!

هبة النفق وحي الشيخ جراح..كلام الفعل وفعل الكلام!

كتب حسن عصفور/ بعد ما يقارب 3 أشهر على نجاح تحالف "الإرهاب" في الانتخابات الإسرائيلية يونيو 1996 بقيادة بنيامين نتنياهو، وبداية اغتيال عملية السلام "سياسيا"، بعد اغتيال رئيس الحكومة رابين قتلا، نتيجة توقيعه اتفاق إعلان المبادئ مع منظمة التحرير سبتمبر 1993، انطلقت أول عملية اختيار سياسي من التحالف المعادي للاتفاق عبر قرار "غبي" في سبتمبر 1996 لفتح "نفق تحت المسجد الأقصى".

لم ينتظر الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات وقتا ليعلن مواجهة القرار، وانطلقت حركة غضب شعبية ومسلحة في مناطق مختلفة من الأرض الفلسطينية، سجلها التاريخ لاحقا بـ "هبة النفق"، وبدأت أول مواجهة عسكرية بين قوات الأمن الفلسطيني وجيش الاحتلال، والذي خسر عما يزيد عن 16 عسكريا في تلك المعارك، التي رافقتها حركة احتجاج أعادت للذاكرة "روح الانتفاضة الوطنية الكبرى.

شارك في الهبة الكبرى، المؤسسة الرسمية والعمق الشعبي، ذهب غالبية أعضاء المجلس التشريعي الى القدس، وعدد من أعضاء "القيادة (اسمها الحق وليس كما راهنا)، ولم يجلسوا منتظرين من يأتي ليشرح بل كانوا جزءا فاعلا من الهبة، التي انطلقت دفاعا عن "مقدس وطني فلسطيني".

أجبرت "هبة النفق" الشعبية – الرسمية حكومة الإرهاب الجديدة على التراجع عن قرارها، فكان أول نصر سياسي منذ تكوين السلطة الوطنية، لتؤسس لمعادلة

أن "السلام لا يستند لفعل الخنوع بقدر ما يمنح الفلسطيني قوة مضافة بحثا عن حقوقه".

ذلك كان الدرس الأول من دروس "هبة النفق"، ليس فقط للفاشيين الجدد في تل أبيب، بل لأطراف "تحالف الشر السياسي"، محليا وإقليميا، الذي حاول بكل السبل والأقنعة تدمير "الكيانية الفلسطينية الوليدة"، كل تحت "نقاب وجهه السياسي الخاص".

فيما الدرس الثاني، كان للمؤسسة الرسمية الفلسطينية أن أولى مهامها الدفاع عن القضية الوطنية بكل مكوناتها، ولا يقف عائق أمامها أي كانت ظروف الواقع، واستمرارا لمهام الثورة الفلسطينية نحو تعزيز الكيان واستقلالية الكيان.

والدرس الثالث، لدولة الكيان، أن مسألة "التنسيق الأمني" ليس قيدا مطلقا على الدفاع عن الحق، لأن الهدف منها تبادلي وليس عملية إرسال من طرف واحد، كما تحولت لاحقا في ظل مشهد خارج عن "النص الوطني"، وكل تطاول على حقوق الشعب الفلسطيني، سيتم ردعه بكل ما هو ممكن ومتاح.

هبة النفق كانت أول صفعة أمنية – سياسية لرئيس التحالف الإرهابي الجديد، ورغم محاولة تنصله من اتفاق السلام مع منظمة التحرير، ومحاولة فرض لغة تهويدية على بعض مصطلحات منها الضفة والقدس، لم يتمكن من تمرير مخططه، وأجبر على الذهاب عام 1998 الى الولايات المتحدة، فجرت محادثات ثلاثية قادها الخالد أبو عمار فلسطينيا، وكلينتون أمريكيا ونتنياهو مع شارون إسرائيليا، وبعد محاولات التنصل من الاعتراف بالاتفاقات الموقعة، أجبر نتنياهو توقيع ما عرف بتفاهم "واي ريفير"، والخاص بالبدء في نفيذ مراحل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية والانسحاب من مناطق ومدن بالضفة.

ولأن التوقيع كان مخالفا كليا لفكره السياسي – الأيديولوجي سارع نتنياهو، ومن أرض مطار اللد بالتراجع عن الاتفاق، ما أدى الى فتح مواجهة مع أمريكا فالتي قادت عملية تبكير الانتخابات الإسرائيلية لإسقاطه، فكان أول رئيس حكومة إسرائيلية تسقطه عملية السلام مع منظمة التحرير.

ذلك كان كلام الفعل للرد على محاولة تهويدية أولى لمقدس وطني ديني، فيما تنطلق منذ فترة عملية لإنقاذ سكان حي الشيخ جراح عملية تطهير عرقي عنصري على طريق تهويد المكان، عملية سياقها كان يتطلب انطلاق حركة غضب شعبية واسعة، وأن يقف "رأس السلطة" الفلسطينية بصفته الرسمية ليعلن مواجهة حركة تهويد حي الشيخ جراح، ويطلب من كل أركان مؤسسته أن تعتبر الخطة الإسرائيلية عنوانا لمعركة سياسية أمنية واسعة، تبدأ بأن تتحول حركة عائلات الشيخ جراح ومن يقف معهم من أهل القدس الى مشاركة شعبية، وبحضور شخصيات رئيسية من الحكومة والتنفيذية ومركزية فتح، وجميعهم يمتلكون حق دخول القدس ببطاقات تخولهم ذلك.

من العار الوطني أن تمضي أيام على بدء حراك "أنقذوا حي الشيخ جراح"، دون أن يشارك فيها رئيس الحكومة والوزراء وأعضاء مركزية فتح الذين يذهبون الى كل مكان عدا مدينة القدس، مشاركة ليس للتصوير والسلام بل لنقل الأمر من خبر حدثي الى معركة سياسية رسمية، وتكتمل المصيبة ليس بعدم المشاركة المباشرة، بل باستبدالها عبر "استضافة وفد من أهالي الحي" في رام الله، أو مخاطبة عبر تطبيقات تقنية، كأن الأمر يحتاج الى "شرح وتوضيح".

كان التقدير الأولي ردا على محاولة التطهير العنصري، إعلان صريح بوقف كل أشكال التنسيق الأمني مع دولة الكيان، باعتبار عملها يمس جوهر الطابع الفلسطيني في العاصمة الأبدية، وأحد مظاهر التهويد العام، التي بدأت تترسم عمليا في القدس وفي الحرم القدسي وساحة البراق وحائطها، كما النفق الذي بدأ يعمل وسط صمت كامل.

غياب الفعل الكفاحي العام عن "حي الشيخ جراح" يختصر تماما المشهد الفلسطيني الراهن بما وصل اليه من وهن واهانة...مشهد يرسم خيطا بين فعل الكلام السائد منذ سنوات وبين كلام الفعل الذي كان.

ملاحظة: رسالة المحكمة الجنائية الدولية الى دولة فلسطين لم يعلن عنها رسميا، والسؤال هل حقا هناك رسالة، ولو كانت شو مطلوب من أجهزة "الدولة" تعمل لتنفيذ ما طلب منها من "واجب"..بلاش تسقطوا في الامتحان!

تنويه خاص: وأخيرا أقرت فتح (م7)، انها لن تذهب بقائمة مشتركة انتخابية مع حماس..والصراحة أن التراجع هو إشارة الى أن جرس التأجيل بدء يدق.. ومش تجاوب مع رغبة جموع فتح برفضها!

"هدايا انتخابية" إسرائيلية الى "الرسمية الفلسطينية"..هل تستفيد؟!

كتب حسن عصفور/ لعلها أهم انتخابات في تاريخ دولة الكيان الإسرائيلي منذ عام 1948، تلك التي جرت يوم 23 مارس 2021، حيث أفرزت "فسيفساء سياسية" لم تعرفها من حيث عملية التوزيع التصويتي، حيث لم تعد هناك قدرة محددة لبناء تحالف حكومي مريح "ايدلوجيا" لهذا التيار أو ذاك.

ورغم خروج حزب نتنياهو بالعدد الأكبر مقارنة بغيره، لكنه لن يتمكن من الادعاء بالفوز كونه أصبح مقيدا أكثر من ذي قبل، بكل قيود تحول دون أن يشكل حكومة بعيدا عن "تنازلات انتهازية جدا"، قد تطيح بهم في الانتخابات القادمة، والتي قد لا تتأخر.

ربما الصدمة الأهم التي اصابت غالبية "الوطنيين" الفلسطينيين كانت من نتيجة مقاعد "القائمة المشتركة"، التي تراجعت كثيرا لأسباب لا مجال للحديث عنها، مقابل "ربح مؤقت" للقائمة الإسلاموية التي بثت كل مظاهر الكراهية والتشويه في المجتمع العربي، وأظهر مسؤولها منصور عباس استعداده لأن يمثل ركنا لخدمة التحالف الصهيوني الفاشي في سبيل "مصلحة حزبية" وعداءا للشيوعية مخزون تاريخيا في بناء تلك الفئات الضارة وطنيا...

ولكن، وبعيدا عن "صدمة التمثيل العربي"، فجوهر الانتخابات وبدون "ارتعاش" فكري، هي الأهم للرسمية الفلسطينية منذ عام 1996 وحتى تاريخه، حيث أنتجت بوضوح مطلق قوى "إرهابية" رسمية باعتراف أجهزة أمن الكيان، وليس وفقا للقانون الدولي، فحزب "الصهيونية المتشددة"، احتل حيزا هاما من وسائل الإعلام العالمية، ومنها الأمريكية، كونه يضم "أتباع الإرهابي كاهانا"، وعل

تقاريرها تمثل خدمة مجانية للرسمية الفلسطينية عن بعض أعضاء تلك المجموعة التي تعتبر "الإرهابي" مرتكب مجزرة الخليل غولدشتاين رمزها.

بعض منتسبي تلك الكتلة منع من التجنيد الإجباري في جيش الاحتلال بتوصية "أمنية"، بصفته يمثل خطرا إرهابيا، ورغم ان الكثير من أعضاء كتل اليمين واليمين المتطرف تنتمي للفكر الإرهابي العنصري، ولكنها تختلف في المظهر عن "الكتلة الإرهابية" الرسمية المعروفة باسم "الصهيونية المتشددة".

وعل المهمة الأولى للرسمية الفلسطينية، ان تعمل على توثيق أفعال تلك الكتلة الإرهابية، حسب ما نشره الإعلام العبري والدولي مع صور باتت متاحة، وترسلها الى كل برلمانات العالم، والى محكمة الجنائيات الدولية، معلومات تعتبر كنزا سياسيا وقانونيا لا تحتاج الى أي عمليات "شرح" مضاف وبينها صورة للإرهابي بن غفير وهو يهاجم رئيس موظفي البيت الأبيض رام عمانوئيل (يهودي) خلال زيارة للقدس 2010.

مطاردة قوى "الإرهاب الرسمية" في الكنيست الإسرائيلي، وغالبيتهم من سكان المستوطنات أيضا، سيعيد الاعتبار للرواية الفلسطينية الرسمية، أن "الإرهاب اليهودي" ليس فرديا كما حاولت دولة الكيان ترويجه وخداع الرأي العام الدولي، بل هو جزء قانوني وشرعي من المؤسسة الرسمية، ما يكشف أن "القانون" لا يحظر تلك المجموعات رغم ان أجهزة الأمن الإسرائيلية تتعامل معها بصفتها خطرا.

الانتخابات الإسرائيلية هي الأكثر مناسبة للفلسطيني الى حين أن تحدث حركة تغيير جوهرية تعيد الاعتبار لخيار السلام الذي تم اغتياله على يد إرهابي يهودي يتمتع بـ "امتيازات فردية"، رغم انه معتقل منذ عام 1995، فالارتباك السياسي العام في دولة الكيان ومع التغييرات الدولية يمثل دليلا مضافا أن تلك الدولة خارج مسار أي عملية سياسية "جادة وذات مغزى"، كما يحلو لأطراف دولية الحديث.

على الرئاسة الفلسطينية ووزارة الخارجية العمل، وسريعا، بتوجيه رسال تفصيلية لمدلولات نتائج الانتخابات الإسرائيلية لجامعة الدول العربية والعمل المشترك نحو برلمانات العالم لاعتبار الكنيست مؤسسة محظورة، ما دام يضم

"قوى الإرهاب المنظم"، ومحاصرة تلك المجموعة وإصدار أوامر باعتقالها وفقا للقانون.

بعيدا عن "ملطمة البعض" التي بدأت لغياب "شريكهم"، فالأجدر التحرك لحصار كيان أصبحت قوى الإرهاب حاضرة رسميا في مؤسسته التشريعية.

فرصة سياسية هامة تستوجب الحراك الرسمي الفلسطيني، وذلك لا يعني بقاء الفصائل على قارعة الانتظار، فهي مطالبة بالعمل بكل نشاط لفضح تلك المجموعات الإرهابية ومطاردتها.

ملاحظة: زعيم حماس في قطاع غزة السنوار استغل الانتخابات و"حب" البعض للنيابة لإجراء حركة تغيير جوهرية في مناصب حكومة حركته..الصراحة "خطوة ذكية"..نائب افتراضي مقابل استقالة..شاطر يا يحيى!

تنويه خاص: رسالة د. القدوة التي تضمنت استقالته المؤقتة من منصبة في مؤسسة ياسر عرفات، كشفت أنه قرر الذهاب الى القضاء رغم علمه أنه ليس مستقلا ابدا..معقول نتائج الاستطلاع تربك "القضاة" وتخليهم ينطقوا بالحق..ممكن برضه!

هل نصبت حماس فخا سياسيا بالموافقة على "مراسيم الرئيس عباس"!

كتب حسن عصفور/ للمرة الأولى منذ وصوله الى الموقع التنفيذي الأول في السلطة الفلسطينية عام 2005، أصبح الرئيس محمود عباس وحده "مصدر السلطات الثلاث"، بعدما صادرها بمظهر "قانوني" وعبر مسلسل من المراسيم التي لا سابق لها، ولا يعتقد أنه سيكون لها لاحق شبيه، والمفارقة الأهم من إصدارها ما كان موافقة غالبية تكوينات "حزبية"، ليمثل شكلا فريدا من صناعة "الحاكم الفرد" والحكم المطلق، ما يفتح باب "الشهوات" لممارسة كل ما يراه وحده "صوابا"، بعيدا عن حقيقة الأمر ذاته.

الإشكالية التي ستكون نتاج "صناعة الحاكم الفرد"، ليست قضية حزبية خاصة، بل أنها ستترك بصماتها الكلية على "بقايا النظام السياسي" في الضفة وبعض مناحي القدس، فيما يبدو أن قطاع غزة سيكون "هدية التقاسم الوظيفي" مقابل موافقتها على "مراسيم الرئيس".

وللتدقيق نبدأ بالسؤال، ماذا سيكون واقع "النظام السياسي" ما بعد المراسيم الرئاسية في حال تم الغاء الانتخابات، أو بلغة التمرير النفسي "تأجيلها"، الى زمن آخر، تحت "ذرائع وطنية – صحية" تبدو منطقية جدا، ستجد صعوبة في معارضتها، أي كانت الحقيقة.

هل تستطيع القوى كافة، اجبار الرئيس عباس على التراجع عما أصدر، استنادا أن "سياق المراسيم" جاء ضمن التوافق على الانتخابات، وما هي الإمكانية قبول ذلك بعد "ترجي" الفصائل، وفي حال رفضه ذلك، هل من أسلوب عملي لمواجهة خيار مصادرة السلطات الثلاث وتحويلها الى مقر المقاطعة.

ولنرى، بداية مسلسل آلية السلوك الرئاسي بعد "المراسيم القراقوشية"، التي بدأت بقرار فصل شخصية وطنية مركزية قبل أن يكون فتحاوية، استنادا لحساب النوايا الممكنة، قرار لم يكن رسالة خاصة بحركة فتح (م7)، من الرئيس عباس، كما يعتقد بعض "محدودي الدخل العقلي"، بل ستكون النموذج السياسي القادم، مع أي حالة "خروج" عن رغبة الحاكم الفرد.

المراسيم التي صدرت بمجموعها، فتحت بابا جديدا لترسيم حكم خارج "التوافق الوطني"، ولكن عبر آلية بدت وكأنها "موافقة وطنية"، ولذا وكي لا يصبح الأمر بعيدا، وخارج السيطرة، وعلى ضوء نموذج الفعل السوداوي مع ناصر القدوة، يصبح من الضرورة المطلقة أن تقف القوى كافة، وقبل فوات الندم، لتصويب مسار "المراسيم" كافة، والتراجع عن "الموافقة المطلقة" الى "الموافقة المشروطة" بأنها ترتبط بإجراء الانتخابات الثلاثة، وفي حال عدم القيام بذلك تصبح وكأنها والعدم سواء.

لقاء القاهرة الجديد، يجب عليه معالجة آثار النكبة القانونية قبل أن تصبح نكبة سياسية، والتراجع عن الخطأ ليس جريمة، خاصة و"المؤشرات" وبعض المعلومات تؤكد أن "الانتخابات الفلسطينية" لن ترى نورا في العهد القريب،

ولكن التعامي عن ذلك تحت بند "التوافق" أو "التشارك"، فتلك ستقود الى انتاج "أم الخطايا الوطنية"، وتعزيز البعد الانقسامي، بل وانتقاله الى بعد تمثيلي جديد، يخلق معادلة "الحكم المطلق نتاج جبن مطلق".

قد تجد حركة حماس في "الفردية العباسية المطلقة" بوابة جديدة لكي تعزز "سلطتها المطلقة"، ونحو تشكيل "ممثل موازي" يمكنه التعامل مع المتغيرات بمرونة عالية، بما فيها توسيع مفهوم "التهدئة مقابل المال" الخاص بقطاع غزة الى "التهدئة مقابل الامتيازات السياسية" في الضفة الغربية، ما سيفتح "شهية الكيان"، على ضوء التجربة التي أثبتت فيها حماس قدرة فائقة في حماية "أمن إسرائيل" من أي مساس.

حماس لا تملك ثابت في الموقف السياسي، ولن تعارض أبدا فكرة "دولة مؤقتة"، ضمن شروط "مؤقتة"، ولديها من عناصر التبرير ما يفوق الخيال السياسي، ولا يحتاج الأمر كثيرا لإدراك تلك الحقيقة، فقط ليراجع تبريرهم مسألة "التهدئة مقابل المال"، ونقل الموساد لها من قطر عبر طائرات خاصة...فلا محرمات ما دام الأمر خدمة لأهداف كامنة.

لا يمكن التعامل وفق مبدأ "النوايا" ابدا، وما قيل قديما، بأن "جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة" بات أقرب الى الحقيقة السياسية، ما لم يتم مبكرا تشكيل جدار صد للسلطة المطلقة، التي تسللت تحت "نقاب ديمقراطي" في بقايا الوطن...

لقاء القاهرة القادم، هو فرصة التصويب الممكن، دونها لنفتح الباب لعهد "ظلامي خاص"..وعندها سلاما لبقايا مشروع وطني.

ملاحظة: لا زالت رواية حكومة د.اشتية حول لقاح كورونا وتوفيره غير مقنعة شعبيا..عيهك مطلوب يا تصحيح رواية مجعلكة كتير ليصدقها الناس، أو تصحيح عقل الشعب ليصدقها..شو الأسهل عليكم!

تنويه: ارتفاع نسبة الجريمة "الجنائية" في الضفة وقطاع غزة بات أمرا ملفتا، وظاهرة تستحق التفكير والعلاج...طبعا هاي مهمة أولي الأمر الحاكم (سلطتي الأمر القائم) لو كانوا مهتمين من أصله لحياة الناس!